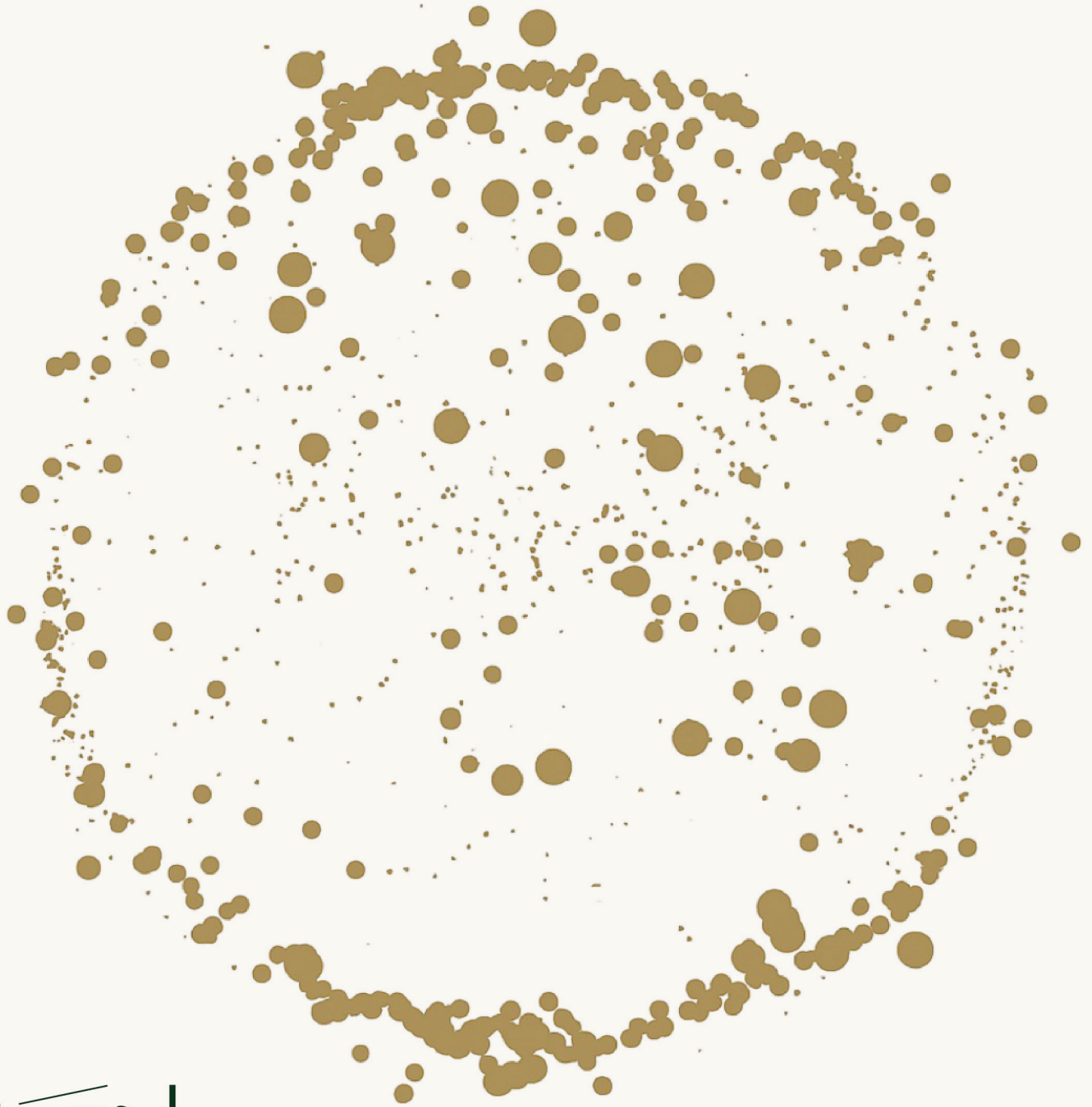




الديوان العام للمحاسبة
GENERAL COURT OF AUDIT



مراجعة ذات أثر

تقرير نتائج أعمال المراجعة
للعام المالي 2023م



ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه



سنخفف الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وسنوسع دائرة الخدمات الإلكترونية، وسنعتد الشفافية والمحاسبة الفورية. نلتزم أمامكم أن نكون من أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعال لخدمة المواطنين، ومعاً سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعاً، مزدهرة قوية، تقوم على سواعد أبنائها وبناتها.



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه



أخاطب الوزراء والمسؤولين في مواقعهم كافة أننا جميعاً في خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامنا وقد وجهنا بمراجعة الأنظمة والأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين.



حول هذا التقرير



أُعد هذا التقرير وفق منهجية تركز على الموضوعية. مع تقديم معلومات تعكس الجهود المهنية التي بذلها الديوان ومرئياته بشأن الموضوعات الحيوية. ويبرز التقرير التزام الديوان بتقديم حلول عملية تدعم تحسين الأداء العام وتعزز مبدأ الإفصاح، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية.

ويُرحب الديوان العام للمحاسبة بمقترحات ومرئيات أصحاب المصلحة التي تُسهم في تحسين وتطوير تقاريره المستقبلية، إيماناً منه بأهمية التعاون لتعزيز الأثر الإيجابي. ويمكن التواصل مع الديوان عبر البريد الإلكتروني: gca@gca.gov.sa

يستعرض هذا التقرير أبرز نتائج أعمال المراجعة الصادرة عن الديوان العام للمحاسبة للعام المالي 1445/1444 هـ (2023م) وأبرز أنشطته، ويسلط الضوء على دوره في تعزيز الكفاءة المالية، وتحسين الأداء العام للجهات المشمولة بالمراجعة. يأتي هذا التقرير تأكيداً على التزام الديوان العام للمحاسبة بمسؤولياته في دعم مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يضمن الحفاظ على المال العام وحسن استعمله واستغلاله.



محتويات التقرير

أولاً

1

المُلخَص التنفيذي 14

تمهيد 12

ثانياً

3

نظرة عامة 40

ثانياً

2

عن الديوان 20

خامساً

5

التطلعات المستقبلية 102

رابعاً

4

نتائج أعمال المراجعة 50



تعريف المصطلحات والاختصارات

يقصد بالعبارات والمصطلحات الواردة في هذا التقرير المعاني المبينة

أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

الديوان

الديوان العام للمحاسبة.



الجهة المشمولة بالمراجعة

الجهة التي تخضع لرقابة الديوان وفقاً لنظامه.



شامل

منظومة المراجعة الرقمية.



الميزانية

بنود تفصيلية توضح تقديرات الإيرادات الحكومية ونفقاتها خلال السنة المالية المقبلة.



الحساب الشهري

تقرير يشمل المنصرف الفعلي على البنود من اعتمادات الميزانية والإيراد والحسابات الوسيطة.



الحساب الختامي

تقرير تجميعي للحسابات الشهرية بإجمال النفقات والإيرادات على مستوى الجهات الحكومية شاملاً جميع الإيضاحات والجداول التفصيلية والتكميلية.



أساس الاستحقاق المحاسبي

الأساس المحاسبي الذي تُثبت بموجبه المعاملات والأحداث عند حدوثها، وليس عند استلام أو دفع النقد أو الأموال المماثلة فحسب.



القوائم المالية

قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الأصول، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات ذات العلاقة.



من عملية التخطيط وحتى إصدار التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات، وكذلك إجراء المقارنات وتحليل البيانات وتوظيف أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي للوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة. وتزامناً مع التحول في النظام المحاسبي الحكومي بالمملكة إلى أساس الاستحقاق قام الديوان بتطوير أعمال المراجعة المالية، من خلال توفير كافة المميزات اللازمة لمراجعة القوائم المالية للجهات المشمولة بالمراجعة، بما في ذلك القوائم المالية الموحدة للدولة.

ومن جانب آخر، يعمل الديوان وفق استراتيجية متطورة تمثل خارطة طريق لتأدية مهامه بأعلى معايير الكفاءة والمهنية لتحقيق نتائج ذات قيمة وأثر تساهم في تحسين أداء الجهات المشمولة بالمراجعة، مؤكداً مواصلة دوره في تعزيز الشفافية والمساءلة لتحقيق الأهداف الوطنية. ويتطلع الديوان إلى أن يكون هذا التقرير مشتملاً على النتائج التي من شأنها أن تخدم أصحاب المصلحة ومتخذي القرار.

والله الموفق.

رئيس الديوان العام للمحاسبة

د. حسام بن عبدالمحسن العنقري

أتشرف بأن أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسيدي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله - على ما يحظى به الديوان العام للمحاسبة من دعم ورعاية كريمة مكّنته من الاضطلاع بمسؤولياته وتأدية مهامه وفق أفضل الممارسات المهنية وبأعلى مستويات الكفاءة والفاعلية.

ويسرني تقديم تقرير الديوان العام للمحاسبة عن نتائج أعمال المراجعة للعام المالي 1445/1444 هـ (2023م) والذي يسلط الضوء على أبرز نتائج المراجعة التي قام بها الديوان على الجهات المشمولة بمراجعته، ودوره في دعم جهود المملكة وفق رؤيتها (2030) نحو تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في العمليات المالية، وكذلك دوره كشريك في النهضة الشاملة التي تشهدها المملكة في هذا العهد الزاهر، فالديوان يمارس مهامه بموجب نظامه في الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصرفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، للتأكد من حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها، بهدف تقديم قيمة مضافة في الحفاظ على المال العام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويُطبق الديوان في ذلك أفضل الممارسات والمعايير والمنهجيات المتطورة التي تتوافق مع إطار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI) للإصدارات المهنية (IFPP)، والمعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB)، مستنداً على الكفاءات والكوادر الوطنية المتخصصة، والحلول التقنية الداعمة والمبتكرة في منظومة المراجعة الرقمية (شامل) التي أطلقها الديوان، والتي تُمكن من تنفيذ عمليات المراجعة بدءاً



يقدم هذا القسم ملخصاً تنفيذياً عن نتائج
أعمال المراجعة التي نفذها الديوان على
الجهات المشمولة بمراجعته خلال العام المالي
1445/1444 هـ (2023 م).

أولاً الملخص التنفيذي





عن الديوان

يقدم هذا التقرير لمحة عن الديوان واختصاصاته وأهدافه واستراتيجيته، وأنواع المراجعة التي ينفذها على الجهات المشمولة بالمراجعة، ومراحل نشأة وتطور الديوان، ودوره في دعم تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما يسلط الضوء على الممكّنات التي تدعم تنفيذ مهامه بكفاءة وفاعلية.

نظرة عامة



يقدم التقرير أيضاً نظرة عامة على نتائج أعمال المراجعة التي نفذها الديوان خلال العام المالي 1445/1444هـ (2023م)، وحالة متابعة أبرز التوصيات الناتجة عن أعمال المراجعة في العامين الماليين (2021م)، و(2022م)، كما يستعرض بيانات المحافظة على المال العام المتمثلة في الأثر المالي لأعمال المراجعة للعام المالي (2023م)، مع بيان الأثر الاقتصادي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل.



نتائج المراجعة

يشمل هذا التقرير أبرز نتائج أعمال المراجعة الصادرة عن الديوان للعام المالي (2023م)، متضمناً أبرز التحديات التي واجهتها بعض القطاعات في الالتزام بأحكام الميزانية، وتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية، وتعزيز حسن استعمال أموال الدولة واستغلالها والمحافظة عليها. وقدم الديوان مجموعة من التوصيات لمعالجة التحديات التي تم تحديدها، بهدف ضمان استدامة كفاءة وفعالية الأداء الحكومي.



وفيما يأتي نبذة عن نتائج أعمال المراجعة والموضوعات التي يغطيها التقرير:

1

مراجعة أداء عدد من الجهات المرتبطة بمشاريع الطاقة والصناعة

أظهرت نتائج أعمال مراجعة عدد من مشاريع الطاقة والصناعة، تقدماً ملحوظاً في الكفاءة التشغيلية لمشاريع البنية التحتية، مما ساهم في دعم التنوع الاقتصادي وزيادة الفعالية واستدامة الخدمات. ومع ذلك أكد الديوان على أهمية توحيد البيانات بين الجهات المعنية لتعزيز التكامل ودعم اتخاذ القرارات بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة، كما أوصى الديوان بتنفيذ برامج تدريبية موجهة لبناء قدرات العاملين في القطاعات المختلفة، مع التركيز على إدارة المشاريع وتحليل الأداء. بهدف تحسين كفاءة الكوادر البشرية التي تعد عاملاً أساسياً في رفع مستوى الأداء وتقليل الأخطاء، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما ستسهم هذه الخطوات في ضمان تنفيذ المشاريع وفقاً للمواعيد المحددة، مما يعزز التنسيق بين الجهات المعنية ويقلل من احتمالية التعثر في تنفيذ المشاريع التنموية، وضمان تكامل الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية بكفاءة.

2

مراجعة أداء عدد من الجهات في تفعيل الأنظمة التقنية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة لبعض الجهات الحكومية في تفعيل الأنظمة التقنية، نمواً كبيراً في تحقيق المستهدفات الوطنية، حيث ساهمت تلك الأنظمة في تحسين وصول المواطنين والمقيمين إلى الخدمات الحكومية بشكل أسرع وأكثر كفاءة. كما برزت بعض التحديات في تكامل الأنظمة التقنية بين الجهات المعنية، وحوكمة أعمال التحول الرقمي. وأوصى الديوان بتطوير خطط صيانة دورية لضمان تجربة مستخدم سلسة وآمنة.

3

مراجعة أداء عدد من الجهات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أظهرت نتائج أعمال المراجعة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 (الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية) تطوراً ملحوظاً في مشاريع تطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار الصناعي، مما يدعم الاقتصاد الوطني ويسهم في خلق فرص عمل جديدة. ومع ذلك، برزت تحديات تتعلق بمتابعة حالة التقدم في بعض المشاريع، والربط والتكامل بين قواعد البيانات. وأوصى الديوان بتعزيز الربط الآلي بين الجهات المعنية.

4

مراجعة أداء عدد من مرافق الخدمات التعليمية والبلدية والنقل

أظهرت نتائج أعمال المراجعة لعدد من مرافق الخدمات التعليمية والبلدية والنقل، تحسناً بارزاً في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

فيما يتعلق بالخدمات الصحية، ساعدت صيانة الأجهزة الطبية على تحسين تجربة المرضى وتقليل فترات الانتظار. وقد أوصى الديوان بوضع خطط صيانة شاملة للأجهزة الطبية لضمان استمرارية عملها وتحسين جودة الخدمات الصحية. هذه التوصيات تهدف إلى تعزيز جاهزية القطاع الصحي وضمان استمرارية جودة الرعاية الصحية.



تقييم الإدارة المالية في الجهات الحكومية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة في تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية تحسناً ملموساً في الالتزام بإعداد ورفع التقارير المالية بمواعيدها، والإفصاح عن العمليات المالية، مما ساهم في متابعة أوجه الإنفاق، وتحسين جودة التقارير المالية. ومع ذلك، يوجد تحديات تتعلق بتأخر عدد من الجهات الحكومية في تحصيل الإيرادات، وضعف التكامل بين الأنظمة المالية، والاعتماد على الإجراءات

تقييم إدارة المستودعات في الجهات الحكومية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة في تقييم إدارة المستودعات الحكومية، تحسناً ملموساً في الالتزام بقواعد وإجراءات المستودعات الحكومية. ومع ذلك، برزت عدد من التحديات في كفاءة إدارة المستودعات الحكومية، وتوثيق البيانات المتعلقة بالمخزون. وأكد الديوان على أهمية تفعيل نظم إلكترونية شاملة، وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.

تقييم إدارة المشتريات في الجهات الحكومية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة في تقييم إدارة المشتريات الحكومية، تحسناً ملموساً في كفاءة العمليات، وأكد الديوان على أهمية تحسين كفاءة التحصيل من خلال تطبيق أنظمة إلكترونية متكاملة تسهم في تسريع عمليات التحصيل وزيادة الشفافية وتحسين استدامة الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، برزت عدد من التحديات في تطبيق بعض المتطلبات التعاقدية، وطالب الديوان بالالتزام بالمتطلبات والإجراءات النظامية، وتعزيز كفاءة إدارة العقود.

تقييم تنفيذ مشاريع التخصيص

أظهرت نتائج أعمال المراجعة على تنفيذ مشاريع التخصيص، تقدماً ملحوظاً في تحسين إدارة الأصول الحكومية وزيادة كفاءة استخدامها. ومع ذلك، برزت بعض التحديات في الالتزام بالجدول الزمني المحددة للمشاريع، والحاجة إلى رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية في عدد من المشاريع.

التطلعات المستقبلية

يستعرض التقرير كذلك أبرز التطلعات المستقبلية التي يسعى الديوان إلى مواصلة العمل على تحقيقها، والتي تشمل استكمال تنفيذ أعمال مراجعة القوائم المالية للجهات الحكومية والقوائم المالية الموحدة للدولة، وتعزيز كفاءة وفعالية أعمال مراجعة الأداء، وتعظيم الأثر من مبادرات التحول الرقمي ومنظومة المراجعة الرقمية (شامل).



ثانياً

عن الديوان

يقدم هذا القسم نظرة عامة عن
الديوان، واختصاصاته، مع تسليط الضوء
على الممكنات التي تدعم أدائه.



اختصاصات الديوان

الديوان هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في المملكة، ويتولى وفقاً لنظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 1391/2/11هـ، مهام الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها. ويلتزم الديوان باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة التامة على أسرار الجهات التي يقوم بمراجعتها.

استقلالية الديوان

يرتبط الديوان مباشرة بالملك، ويعين رئيسه بأمر ملكي، ويتمتع الديوان بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري لأعماله عن غيره من الأجهزة التنفيذية والرقابية؛ وفقاً للمادة (الأولى) من نظام الديوان الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 1391/2/11هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/178) وتاريخ 2/12/1441هـ. وتشمل الآليات المستقلة للديوان استقلالية عمليات تعيين أو إعفاء رئيس الديوان، ومراجعة الميزانية السنوية، وتوفير الموارد البشرية، والمادية والنقدية عن السلطة التنفيذية.

أعمال الديوان الأساسية

- يقوم الديوان بممارسة دوره الأصيل في المراجعة المالية، ومراجعة الالتزام، ومراجعة الأداء، ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال مباشرة اختصاصاته وفقاً لنظامه، وبموجب ما أوكل إليه من مهام ومسؤوليات. وتشمل المهام والأنشطة والأدوار التي يمارسها الديوان الآتي:
- يختص بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.
- يتحقق من أن جميع إيرادات الدولة ومستحققاتها من أموال وأعيان وخدمات قد أُدخلت في ذمتها وفقاً للنظم السارية، وأن كافة مصروفاتها قد تمت وفقاً لأحكام الميزانية السنوية، وطبقاً للنظم واللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية النافذة.
- يتحقق من أن كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة تستعمل في الأغراض التي خصت من أجلها من قبل الجهة المختصة، وأن لدى هذه الجهات من الإجراءات ما يكفل سلامة هذه الأموال وحسن استعمالها واستغلالها، ويضمن عدم إساءة استعمالها أو استخدامها في غير الأغراض التي خصت من أجلها.
- يتحقق من أن كل جهة من الجهات المشمولة بالمراجعة تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية التي تخضع لها وفقاً لنظامها الخاص، تطبيقاً كاملاً، وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.
- يراقب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يكفل تحقيق الشفافية والمساءلة والفاعلية.
- يراقب تنفيذ مشاريع التخصيص في كافة مراحله، مع الإشراف والمتابعة المستمرة والمباشرة لذلك.
- يتابع الأنظمة واللوائح المالية والحسابية النافذة؛ للتحقق من تطبيقها وكفايتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة، وتوجيه النظر إلى أوجه النقص في ذلك، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح أو تغييرها.



100

١٣٤٠ - ١٤٤٠ هـ
مئة عام في حفظ المال العام

يمتد تاريخ الديوان عبر أربع مراحل رئيسية...

4

3

2

1

2016 - حتى الآن

في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - شهد الديوان العام للمحاسبة نقلة نوعية؛ إذ بدأ منذ عام 2016 تنفيذ مبادرات تطويرية مهّدت لتحول جوهري في هيكله وأعماله. وفي عام 2019 صدر الأمر الملكي رقم (أ/473) وتاريخ 1440/12/29 هـ الموافق 2019/8/30 م، بتغيير مسمى «ديوان المراقبة العامة» إلى «الديوان العام للمحاسبة». ثم صدر في عام 2020 المرسوم الملكي رقم (م/178) وتاريخ 1441/12/2 هـ الموافق 2020/7/22 م، الذي نص على ارتباط الديوان مباشرة بالملك وتمتعه بالاستقلال المالي والإداري. ويأتي ذلك انسجامًا مع رؤية السعودية 2030.

1971 - 2015

في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله)، صدر نظام «ديوان المراقبة العامة» بالمرسوم الملكي رقم (م/9) الموافق 1391/2/11 هـ الموافق 1971/4/7 م، ليصبح جهازاً مستقلاً مرتبطاً برئيس مجلس الوزراء وفقاً للمادة الأولى من النظام.

1954 - 1971

مع صدور نظام مجلس الوزراء في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) بتاريخ 1373/7/12 هـ الموافق (1954/3/17 م)، أعيد تنظيم «ديوان المحاسبات» وتم ربطه بديوان مجلس الوزراء مع تغيير اسمه إلى «شعبة مراقبة حسابات الدولة».

1926 - 1953

تعود نشأة الديوان إلى عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (طيب الله ثراه)، حيث تضمن النظام (التعليمات) نصوصاً تقضي بإنشاء «ديوان المحاسبات»، ومقره في مكة المكرمة آنذاك.

أنواع المراجعة التي ينفذها الديوان

يقوم الديوان بأعمال المراجعة (المراجعة المالية والالتزام، ومراجعة الأداء)، بهدف ضمان التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية، وتحقيق الاستخدام الأمثل لأموال الدولة وفقاً لمبادئ «الاقتصاد والكفاءة والفاعلية».

إن أعمال المراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الديوان، وفقاً للمعايير الدولية، توفر تأكيداً معقولاً أو محدوداً حسب طبيعة مهام المراجعة، ولا توفر تأكيداً مطلقاً. وفي بعض الحالات، يتم تضمين التقرير عن الحقائق المكتشفة دون إبداء أي نوع من التأكيد.

كما يتم تضمين التقرير عن النتائج والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بأهداف وأسئلة ومعايير الرقابة المحددة وفق آليات تصميم برامج المراجعة والتي تشمل الحصول على مدخلات أصحاب المصلحة بما في ذلك المواطنين من خلال التعاون والتكامل مع الجهات المعنية.

المراجعة المالية والالتزام

تُعد أعمال المراجعة المالية والالتزام من المهام الرئيسية التي يتولاها الديوان، ويسعى من خلالها إلى تعزيز المساءلة والشفافية في العمليات المالية للجهات المشمولة بمراجعته، ودعم التزامها بالأنظمة واللوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات المالية والمحاسبية.

الجهات المشمولة بمراجعة الديوان

الجهات المشمولة بمراجعة الديوان وفقاً للمادة (التاسعة) من نظامه:

- جميع الوزارات والإدارات الحكومية وفروعها
- المؤسسات العامة والإدارات الأخرى ذات الميزانيات المستقلة التي تخرج لها الحكومة جزءاً من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار
- كل مؤسسة خاصة أو شركة تساهم الدولة في رأس مالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح على أن تتم المراجعة عليها وفق تنظيم خاص يحدده الديوان ويصدر به أمر ملكي يحدد فيه مدى هذه الرقابة بحيث تتناسب مع طبيعة عملها ومدى علاقتها المالية بالدولة وبحيث لا يعرقل نشاطها
- كل هيئة يكلف الديوان بمراجعة حساباتها بأمر من الملك
- البلديات وإدارات العيون ومصالح المياه

وتستند منهجية الديوان في أعمال المراجعة المالية والالتزام إلى المعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، ويعمل بها وفق مفهوم الأهمية النسبية، إذ توجه جهود المراجعة فيه إلى مكامن الخطر المتوقع اشتغالها على تحريفات جوهرية، كما يراجع الديوان التزام الجهات المشمولة بمراجعته بالأنظمة واللوائح السارية على تلك الجهات ذات الأثر المالي.

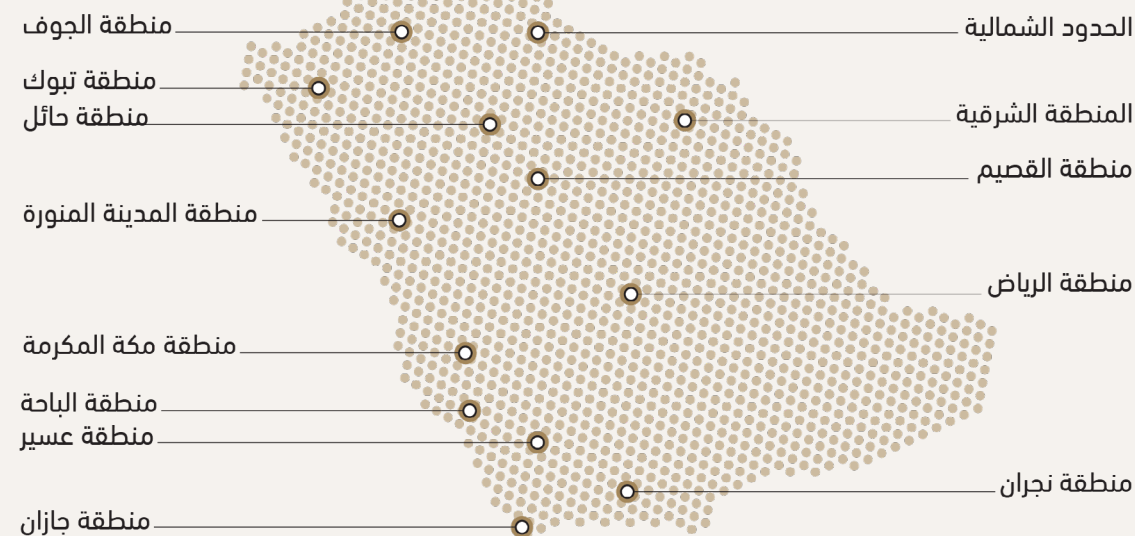
مراجعة الأداء

تعد أعمال مراجعة الأداء من المهام الرئيسية التي يتولاها الديوان، والتي يسعى من خلالها إلى تعزيز المساءلة والشفافية في أداء الجهات المشمولة بمراجعته، ودعم تطبيقها لمبادئ والاقتصاد، والكفاءة والفاعلية.

وتستند منهجية الديوان في أعمال المراجعة المالية والالتزام إلى المعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، وتحدد مواضيع المراجعة باستخدام الحكم المهني خلال مرحلة التخطيط المبنية على المخاطر، حيث تُوجه جهود المراجعة فيه إلى البرامج والأنشطة ذات الأهمية من حيث حجم الإنفاق الحكومي المخصص لها، ومساهمتها في تحسين الأداء الحكومي، وأثرها على التنمية المستدامة.

مقرات وفروع الديوان

مقر 13 وفرع



تقارير الديوان

تختلف طبيعة التقارير التي يصدرها الديوان باختلاف أحكام المواد النظامية الموجبة لها، وتشمل:



1 تقارير يتم إصدارها على مستوى وطني

- تقرير عن نتائج المراجعة المالية والالتزام والرقابة على الأداء
- تقرير عن إنجازات الديوان ونشاطاته

2 تقارير يتم إرسالها للجهات المشمولة بالمراجعة

- نتائج المراجعة المالية والالتزام
- نتائج مراجعة الأداء

3 تقارير أخرى

- تقارير عامة أو خاصة بموضوع معين أو قضية معينة
- تقارير لمجالس المناطق

الديوان ودوره في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين



كما تشمل جهود الديوان الارتقاء بجودة الحياة عبر تحسين إدارة الإنفاق العام على المشاريع التنموية، مما يسمح بتوجيه مدخرات الإنفاق نحو تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في مختلف مناطق المملكة.

وبالإضافة إلى ذلك، يساهم الديوان في تحسين استدامة الاقتصاد الوطني من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية في أعمال المراجعة. هذه الجهود تهدف إلى تعزيز استدامة الموارد المالية، لرفع قدرة الاقتصاد المحلي على مواكبة المتغيرات الدولية. كما أن التزام الديوان بمعايير الشفافية والمساءلة يوفر رؤية واضحة للمواطنين حول كفاءة أداء القطاع العام، ويعزز ثقتهم في أداء الجهات ويشجعهم على المشاركة بفاعلية في دعم التنمية الوطنية.

تسهم جهود الديوان في بناء مستقبل اقتصادي قوي ومستدام، يوفر للمواطنين بيئة معيشية أفضل وفرصاً تنموية واعدة. فمن خلال أعمال المراجعة، يساهم الديوان في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتمكين القطاع العام من توجيه موارد الدولة بفعالية نحو الأولويات الوطنية، مما يتيح لها الاستثمار بشكل أعمق في القطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. إن تحسين هذه القطاعات لا يقتصر على توفير الخدمات فحسب، بل يهدف إلى رفع جودة تلك الخدمات، بحيث يحصل المواطنون على تعليم متقدم ورعاية صحية عالية الجودة تلبي احتياجاتهم الحالية وتدعم طموحاتهم المستقبلية.

وفي جانب آخر، يساهم الديوان في خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. هذه الشفافية تعزز من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، مما يساهم في تدفقات جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي بدورها تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحفز الابتكار، وتدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة. إن هذه البيئة المستقرة والجاذبة تجعل من المملكة وجهة موثوقة للمستثمرين، وتدعم جهود تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط، مما يعزز من مقاومته للتحديات والتقلبات الاقتصادية العالمية.



قيادات الديوان



د.حسام بن عبدالمحسن العنقري
رئيس الديوان العام للمحاسبة



م.حازم بن سعد القثامي
النائب التنفيذي
للتخطيط والتطوير



أ.عبدالعزیز بن سعود المطوع
مستشار معالي الرئيس
النائب التنفيذي للرقابة على الأداء



أ.لما بنت عبدالعزيز الحمادي
النائب التنفيذي
للمراجعة المالية والالتزام



أ.يحيى بن إبراهيم الحسني
مستشار معالي الرئيس



د.صيتة بنت مندبل المندبل
المشرف العام
على المراجعة الداخلية والأداء المهني



أ.طارق بن أحمد الجريفاني
النائب التنفيذي للخدمات المؤسسية
مدير عام المركز السعودي للمراجعة المالية
والرقابة على الأداء

الممكنات التنظيمية

يعتمد الديوان على مجموعة من الممكنات التنظيمية التي تضمن تنفيذ مهامه بكفاءة، أبرزها الخطة الاستراتيجية التي تحدد الأولويات والأهداف، ومنظومة الحوكمة التي تعزز من الشفافية والمساءلة. كما يطبق الديوان أنظمة متطورة لإدارة المخاطر واستباق التحديات، ويحرص على تعزيز دور رأس المال البشري وتعزيز الاستثمار القائم في تطوير وبناء القدرات واستقطاب الكفاءات.

التوجهات الاستراتيجية

يسعى الديوان من خلال توجهاته الاستراتيجية إلى تعزيز الحوكمة المالية عبر ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة إدارة المال العام. تركز الاستراتيجية على تحقيق الأثر من خلال تقديم مراجعات ذات قيمة مضافة، تدعم الجهات المشمولة بالمراجعة في تحسين عملياتها وتطوير ممارسات الحوكمة لديها.

كما يعمل الديوان على تبني الابتكار المؤسسي والرقمي لتحقيق أهدافه، بالاستفادة من التقنيات الحديثة وتنمية الكفاءات البشرية، مما يضمن استدامة الأداء المؤسسي ورفع كفاءته. ويسعى الديوان أيضاً إلى تعزيز التعاون المشترك وتطوير تعاون فعال على المستوى المحلي والدولي، بما يتيح تبادل المعرفة والخبرات لتحقيق الأهداف المشتركة وخلق أثر إيجابي مستدام.

من خلال هذه الجهود، يعزز الديوان قدرته على تقديم تقارير دقيقة وشاملة تدعم صنع القرار في تحسين أداء القطاع العام، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

الرؤية

ريادة وتميز في المراجعة
للقطاع العام.



الرسالة

نقدم رأياً مستقلاً وموثوقاً
للقيادة ونعزز الشفافية
والمساءلة، ونركز على المعايير
المهنية الدولية والقدرات
الوطنية المتخصصة والحلول
الرقمية المبتكرة.



القيم

الاستقلالية، المهنية، الشفافية
والتكامل.



المحاور الاستراتيجية



تعاون وتكامل
فعّال



تميز مؤسسي
ورقمي



مراجعة
ذات أثر

منظومة الحوكمة

يتبع الديوان نموذجًا يضمن وجود هياكل وإجراءات متكاملة تعزز من الشفافية والمساءلة، وتدعم إدارة المخاطر بفعالية عند القيام بأعماله. يهدف هذا النموذج إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات على مختلف المستويات لضمان إدارة المخاطر بكفاءة، بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للديوان. يوضح النموذج أدناه الآلية التي يعتمد عليها الديوان في إدارة المخاطر وضمان التزام جميع الأطراف المعنية بمتطلبات الحوكمة الرشيدة.

فرق عمل الديوان

المسؤولية عن أعمال المراجعة

تُعد فرق عمل الديوان المسؤولة عن تنفيذ أعمال المراجعة خط الدفاع الأول له، حيث يتم تنفيذ أعمال المراجعة بما يتماشى مع قيم الديوان والمعايير المهنية المعتمدة. ويلتزم أعضاء الفرق بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة الجودة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب قيادات الديوان دورًا محوريًا في مراجعة نتائج أداء فرق المراجعة، لضمان تحقيق القيمة والأهداف المرجوة من أعمال المراجعة.

مكتب الحوكمة والمخاطر والالتزام

يقوم مكتب الحوكمة والمخاطر والالتزام بمهام شاملة على مستوى الديوان لضمان جودة أعماله، بما في ذلك إدارة المخاطر المؤسسية، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية للديوان من خلال إعداد وتحديث سياسات وإجراءات الحوكمة والمخاطر والالتزام، والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح ومصفوفة الصلاحيات ذات العلاقة، وتقديم المشورة والدعم الفني لتلبية متطلبات الأعمال.

الإدارة العامة للمراجعة الداخلية

تتولى الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بشكل مباشر مراجعة جميع العمليات المالية والإدارية لضمان دقتها وسلامتها، ويشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية تقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وفق المسؤوليات الموكلة إلى الأفراد والإدارات المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة جودة الأداء المهني لقطاعات وفرق عمل الديوان. يساهم هذا النهج في ضمان تحقيق الأهداف المرجوة والالتزام التام بالأنظمة واللوائح المعمول بها، مما يرسخ الشفافية والمساءلة في جميع جوانب العمل.

التحول الرقمي باليوان

يشكل التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية التي تدعم الديوان في تنفيذ مهامه بكفاءة وفعالية. فقد عزز الديوان بنيته الرقمية وطور أنظمتة التقنية بهدف تقديم تجربة سلسة للمتعاملين من خلال خدماته، وتحفيز العمل التشاركي بين المراجعين، ودعم كفاءة ودقة أعمال المراجعة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة التي تم التخطيط لتبنيها في كافة مراحل المراجعة. كما يعمل على تسهيل وصول متخذي القرار للمعلومات وتوفير البنية التقنية اللازمة لدعم التكامل مع الأنظمة، مما يعزز مستوى الشفافية والدقة في الأداء الرقابي.

ضمن جهوده لتعزيز التحول الرقمي، أطلق الديوان «الاستراتيجية الرقمية» والتي تهدف إلى تمكين الابتكار الرقمي وتعزيز كفاءة أعمال المراجعة من خلال بناء طول رقمية مبتكرة تُعزز تجربة المتعاملين وتضمن استدامة التميز الرقمي.

تطوير رأس المال البشري باليوان

تهدف أعمال بناء القدرات؛ لاستدامة التطوير من خلال تطوير مسارات لبناء القدرات الفنية والأساسية، والتي يقدمها المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء، إلى جانب برامج تدريبية أخرى داخل المملكة وخارجها، مما يضمن تطوير الكفاءات وتعزيز القدرات لمنسوبي الديوان. كما تتيح المشاركة في الندوات العلمية التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة فرصاً قيمة لتبادل الخبرات واكتساب أحدث المعارف في مجالات الرقابة والمراجعة.

إجمالي عدد
المتدربين بالبرامج
التدريبية

1,197

تسهم البرامج في تمكين المستفيدين في الديوان من تطبيق أفضل الممارسات العالمية، بما في ذلك توظيف الحلول الرقمية في عمليات المراجعة المالية والرقابة الأداء.

البرامج التدريبية الرئيسية المقدمة في العام (2023م)

- 1 الممارسة العملية للمراجعة الداخلية
- 2 الرقابة على الأداء
- 3 المراجعة المبنية على المخاطر
- 4 المحاسبة لغير المحاسبين
- 5 المراجعة الآلية باستخدام برنامج (IDEA)
- 6 المنافسات والمشتريات الحكومية

رأس المال البشري

يمثل رأس المال البشري في الديوان ركيزة استراتيجية تُمكنه من أداء مهامه وتحقيق أهدافه. إذ يضم الديوان كوادر مؤهلة تمتلك الخبرات والمعارف اللازمة لتنفيذ عمليات المراجعة بكفاءة، إلى جانب استثماراته المستمرة في تطوير مهارات موظفيه من خلال برامج تدريبية متقدمة ومبادرات تطويرية. هذا التركيز على تعزيز القدرات البشرية يُسهم في رفع جودة الأداء وتحقيق التميز المؤسسي بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للديوان.



100%

نسبة الموظفين
السعوديين



23%

نسبة شغل المرأة
للوظائف الجديدة



1,850

إجمالي القوة العاملة

إدارة الجودة

يتبنى الديوان تطبيق أطر إدارة الجودة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، والتي تتوافق مع المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB). بالإضافة إلى تطبيق إطار (EFQM) وفاعلية أعمال المراجعة.

الممكنات التشغيلية

وتهدف إلى تعزيز قدرة الديوان على تحقيق أهدافه من خلال تبني أفضل ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام وبما يتوافق مع معايير الآيزو (37000) و(31000) و(37301)، ودعم التحول الرقمي بما من شأنه رفع كفاءة العمليات الرقابية، وتطوير رأس المال البشري عبر برامج تدريب مستمرة لتحديث المهارات.



تهدف منصة «وثيقة» إلى إتاحة الوثائق المتوفرة لدى الديوان لجميع الجهات المشمولة بمراجعته، وتعتبر المكتبة الإلكترونية للوثائق قاعدة بيانات مركزية لكافة أنواع الأحكام والأدوات النظامية والقوانين التي تصدر عن الجهات التشريعية في المملكة، وقد تم جمع تلك المواد والأحكام على مدى أكثر من خمسين عاماً.

ضمن جهود التحول الرقمي، عمل الديوان على منصتين رئيسيتين لتعزيز كفاءة وجودة عمليات المراجعة والتشغيل:



«شامل» هي منصة رقمية مبتكرة تعزز كفاءة عمليات المراجعة من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة. توفر المنصة بيئة عمل مرقمنة تدعم إجراءات المراجعة عبر نماذج ذكية، قنوات تواصل آمنة، وأدوات متقدمة لتحليل المخاطر والتنبؤ بها، مما يتيح استكشاف حالات عدم الامتثال والأنماط غير الاعتيادية بدقة وفعالية. كما تتميز المنصة بتكاملها الفعّال مع المنصات الحكومية، والتي من أبرزها منصة (اعتماد)، مما يعزز كفاءة ودقة عمليات المراجعة. وتغطي المنصة كافة احتياجات أعمال المراجعة وفقاً لأفضل المنهجيات والممارسات التي يتبناها الديوان.



50+

خدمة تقديمها
المنصة



18

متعامل من
خلال المنصة



20

عدد رحلات
المتعاملين

ومن أبرز مميزات المنصة المساعد الافتراضي «عارف»، وهو نموذج ذكاء اصطناعي توليدي يعتمد على قاعدة بيانات معرفية متقدمة لتقديم إجابات فورية وتوصيات مخصصة. يتميز «عارف» بقدرته على تحليل الاستفسارات وربطها بالسياق لضمان دقة المعلومات، مما يساهم في تحسين كفاءة فرق المراجعة عبر توفير حلول للمشكلات المتكررة وتعزيز جودة أعمال المراجعة. كما يساهم في تسريع الوصول إلى المعلومات الدقيقة وبناء قاعدة معرفية مؤسسية متجددة وتسهيل تبني المنهجيات الجديدة بما يدعم عمليات المراجعة بشكل أكثر فاعلية ودقة.

أبرز ركائز الاستراتيجية الرقمية

تجربة
متعامل متميزة



حوكمة
رقمية فعالة



منتجات
رقمية متوائمة



منظومة
ابتكارية رائدة



التعاون الدولي

يشكل التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين والمنظمات الدولية عاملاً أساسياً في تمكين الديوان من تنفيذ مهامه بفعالية. يعمل الديوان على تبادل الخبرات وتعزيز أطر المراجعة بما يدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية. من خلال شراكاته المؤسسية وعضويته في المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتي تمكنه من الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، وتطوير منهجيات مراجعة متقدمة.

المناصب الإقليمية والدولية التي يتولاها الديوان

كما يعمل الديوان على توسيع نطاق التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في مختلف أنحاء العالم، بهدف تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات الرقابة المالية والمحاسبة ورقابة الأداء. وتُمكن عضوية الديوان في منظمات مثل الإنتوساي والأربوساي والآسوساي من الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وتطبيقها بما يتناسب مع احتياجات المملكة.

يتمتع الديوان بعضوية فعّالة في المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، ويستثمر هذه العضوية لتعزيز دوره القيادي والمساهمة في صياغة التوجهات وسياسات المراجعة والمحاسبة العالمية.

رئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأربوساي).



ممثل المملكة الدائم في مجموعة المشاركة SAI20.

SAI20

ممثل المملكة الدائم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.



عضو مجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية.



النائب الثاني لرئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، رئيس المنظمة (2031 - 2034).



رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارة بمنظمة (الإنتوساي).

PFAC | INTOSAI Policy, Finance, & Administration Committee

رئيس جانب الإنتوساي في اللجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي مع مجتمع المانحين.



عضو المجلس التنفيذي للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الآسوساي)، رئيس المنظمة (2027 - 2030).



ثالثاً

نظرة عامة

يقدم هذا القسم نظرة عامة على
نتائج أعمال المراجعة والمتابعة التي
قام بها الديوان خلال العام المالي
1444/1445 هـ (2023م).



موضوعات المراجعة

يستند الديوان في تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة المالية والالتزام، والرقابة على الأداء، على مفهوم الأهمية النسبية وأسلوب المراجعة المبنية على المخاطر، وغطت الخطة التشغيلية للعام المالي 1444/1445 هـ (2023م) عدداً من القطاعات والموضوعات الحيوية، وقد ارتكزت الجهود في مراجعة الموضوعات الرئيسية الآتية:

أولاً مراجعة أداء عدد من الجهات المرتبطة بمشاريع الطاقة والصناعة

ثانياً مراجعة أداء عدد من الجهات في تفعيل الأنظمة التقنية

ثالثاً مراجعة أداء عدد من الجهات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

رابعاً مراجعة أداء عدد من مرافق الخدمات التعليمية والبلدية والنقل

وتضمنت الخطة التشغيلية للعام المالي (2023م) فحص المستندات والسجلات المحاسبية والقوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة بما لا يقل عن (25%) من رأس مالها، كما أبدى الديوان مطالعته على حسابات وتقارير الشركات التي تساهم فيها الدولة بأقل من (25%).

حالة نتائج أعمال المراجعة

أسفرت أعمال المراجعة عن عدد من النتائج في مختلف القطاعات، وتضمنت إصدار مجموعة من التوصيات لمعالجة عدد من التحديات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مع الجهات المعنية. وبلغت نسبة الاستجابة لتوصيات الديوان (70%)، وتعكس هذه النسبة حرص الجهات على تعزيز مستويات الأداء والحوكمة، كما تبرز الدور الذي يضطلع به الديوان في تحسين إدارة الموارد العامة، والحفاظ على المال العام، بالتكامل مع الجهات المشمولة بمراجعته. وفيما يتعلق بالتوصيات المتبقية، فما تزال قيد المتابعة مع الجهات المعنية التي تعمل على معالجتها واستكمال تنفيذها.

خامساً تقييم الإدارة المالية في الجهات الحكومية

سادساً تقييم إدارة المشتريات في الجهات الحكومية

سابعاً مراجعة أداء عدد من الجهات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ثامناً الرقابة على تنفيذ مشاريع التخصيص

كما أن كافة النفقات والأموال داخل وخارج الميزانية ضمن نطاق رقابة الديوان تمت مراجعتها وفقاً لمنهجية مراجعة الديوان التي تستند إلى المعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI).

إحصاءات نتائج أعمال المراجعة



عدد النتائج ● نتائج مغلقة ● نتائج مستمرة

أبرز نتائج متابعة توصيات الديوان لعامي 2021م و2022م

أسفرت أعمال المتابعة لأبرز توصيات الديوان لعامي 2021م و2022م عن تحقيق نتائج ملموسة عززت من كفاءة الأداء الحكومي ورفع مستوى الامتثال. شملت هذه النتائج تنفيذ مبادرات نوعية لتحسين عمليات التعاقد وإدارة الأصول، وتعزيز الأداء المؤسسي والرقمي، بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة وتطوير الإجراءات بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح المعمول بها، وتضمنت الآتي:

التوصيات المنجزة كلياً

ما تم إنجازه

توصية الديوان

أولاً

وضع حلول تقنية لسرعة إنهاء إجراءات الطرح والترسية والتعاقد للعقود ذات التنفيذ المستمر.

تطوير الإجراءات الإلكترونية لطرح المشتريات والأعمال المتجانسة في منافسة عامة بما يكفل عدم تجزئة المشتريات والأعمال، والنظر في وضع ضوابط لتجزئة المنافسات المتجانسة حسب النطاق الجغرافي.

ثانياً

سرعة إكمال الإجراءات النظامية لتفعيل خدمة التعاقد الرقمي في منصة اعتماد وإتاحتها للجهات الحكومية والقطاع الخاص، وأتمتة معالم العقود غير الموقعة رقمياً.

ثالثاً

تطوير برنامج يهدف إلى تهيئة إدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية للتحويل في أعمال المراجعة بما يتلاءم مع متطلبات أعمال ومهام تلك الإدارات في ظل تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.

رابعاً

سرعة العمل على إنجاز متطلبات وممكنات مشروع التحول لمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق المحاسبي.

إعادة تطوير إجراءات العقود وذلك من خلال إتاحة الإفصاح عن العقود ذات التنفيذ المستمر وقت تسجيل العقد من قبل الجهات الحكومية بمنصة اعتماد لتمكين الجهات من متابعة هذا النوع من العقود وبدء إجراءات الطرح والترسية والتعاقد.

تفعيل خدمة التعاقد الرقمي لجميع الجهات الحكومية في يناير (2024م) ويتم تفعيل أي جهة حكومية جديدة تلقائياً.

تنفيذ برنامج لتهيئة إدارات المراجعة الداخلية بالجهات الحكومية في ظل تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.

اكتمال استلام كافة الأرصدة الافتتاحية والقوائم المالية للجهات الحكومية عن العام المالي (2023م).

التوصيات المنجزة جزئياً

ما تم إنجازه

توصية الديوان

أولاً

حصر ومعالجة العقارات (المباني، الأراضي) غير المستغلة المملوكة للدولة لدى أحد القطاعات، ودراسة التكاليف والوفورات الناتجة عن ذلك.

حصر العقارات غير المستغلة (المباني والأراضي) التابعة لأحد القطاعات، وجاري العمل على معالجة تلك العقارات.

ثانياً

حصر جميع اللوحات الدعائية والإعلانية للمحلات التجارية وقيدتها في نظام إلكتروني، وإصدار فواتير الرسوم المستحقة عنها وتحصيلها، في كافة الأمانات والبلديات، وإدراج الرسوم السنوية للوحات الدعائية والإعلانية ضمن بنود العقود المبرمة مع المستثمرين.

حصر اللوحات الدعائية في منطقة الرياض في نظام إلكتروني موحد، وجاري العمل على حصر اللوحات الدعائية في بقية المناطق.

ثالثاً

دراسة اقتراح غرامات مالية على كل من يستغل أي موقع حكومي أو جزء منه دون وجود عقد سار مع الجهة الحكومية، مع إلزامه بسداد قيمة الموقع المستغل والمدة المستغلة وفق السعر الساري وقت الاستغلال، ومراعاة ما ورد في نظام حماية المرافق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/62) في 1405/12/20هـ.

تشكيل لجنة لحصر ودراسة المواقع المستغلة دون وجود عقد سار، وجاري العمل على استكمال الإجراءات اللازمة.

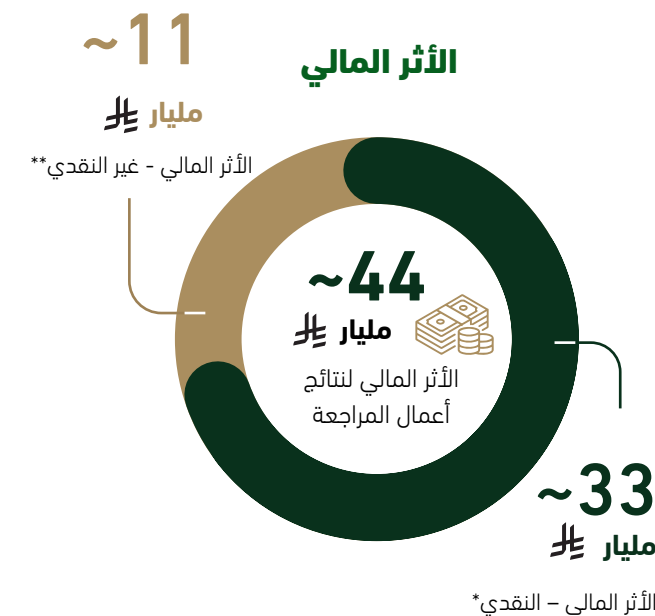
رابعاً

دراسة استخدام تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) في توثيق التعاملات والعمليات المالية والمحاسبية للجهات الحكومية من خلال تطوير النماذج الرقمية الخاصة.

إعداد دراسة حيا ل استخدام تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) في توثيق التعاملات والعمليات المالية والمحاسبية، وجاري العمل على تجربة حالة استخدام.

المحافظة على المال العام

أسفرت جهود الديوان للعام المالي (1445/1444هـ) (2023م) عن تحقيق أثر مالي بقيمة (44) مليار ريال تمثل قيمة المعالجات التي تمت بناءً على توصيات الديوان ذات الصلة بتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة، وتعزيز الشفافية في العمليات المالية والإدارية. انعكست هذه النتائج بشكل إيجابي على رفع كفاءة أداء الجهات الحكومية المشمولة برقبته، وساهمت في تحقيق الأهداف المالية والتنظيمية المستهدفة



* الأثر المالي - النقدي: هو الأثر المرتبط بالتدفقات النقدية نتيجة توصية الديوان.
** الأثر المالي - غير النقدي: هو الأثر الذي لا يظهر بشكل تدفقات نقدية، ولكن له تأثير على الوضع أو الأداء المالي بشكل عام.

الأثر المالي	الوصف	الأثر المالي النقدي	الأثر المالي غير النقدي
رفع جودة إدارة الأصول	التوصيات التي يترتب عليها تصحيح الحياة أو الملكية، وتتطلب تعديل القيود المحاسبية وإثبات العمليات غير المسجلة.	107	6,312
متابعة تحصيل المستحقات	التوصيات المتعلقة بالمبالغ المستحقة لدى الغير والمقيدة في سجلات الجهة، والتي لم يتم تحصيلها لأكثر من ثلاث سنوات بسبب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها.	13,258	495
رفع جودة الإنفاق	التوصيات التي تسهم في ترشيد النفقات، والحد من الهدر المالي، وتنمية الإيرادات، مما يؤدي إلى استرداد أو توفير مبالغ نقدية لصالح خزينة الدولة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية.	14,110	401
تعزيز كفاءة إدارة النقد	التوصيات التي تسهم في الاستخدام الأمثل للموارد النقدية ومعالجة أي تحدي في إدارة الحسابات، لضمان تحسين السيولة والوفاء بالالتزامات المالية بكفاءة.	5,796	3,894

(جميع المبالغ بالمليون ريال)

يرتكز الأثر المالي على القطاعات الرئيسية الآتية



(جميع المبالغ بالريال)

القيمة المضافة للأثر المالي لنتائج أعمال المراجعة

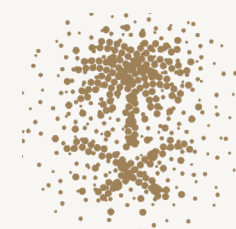
يسهم الأثر المالي لنتائج أعمال المراجعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو (8) مليار ريال على المدى الطويل (خلال خمس سنوات)، وذلك نتيجة لتعزيز كفاءة إدارة النقد، ومتابعة تحصيل المستحقات، ورفع جودة الإنفاق، ورفع جودة الأصول للجهات الحكومية.



رابعاً

نتائج أعمال المراجعة

يقدم هذا القسم أبرز نتائج
أعمال المراجعة التي نفذها
الديوان على الجهات المشمولة
بمراجعته خلال العام المالي
1444/1445 هـ (2023م).





أولاً

مراجعة أداء عدد من الجهات المرتبطة
بمشاريع الطاقة والصناعة

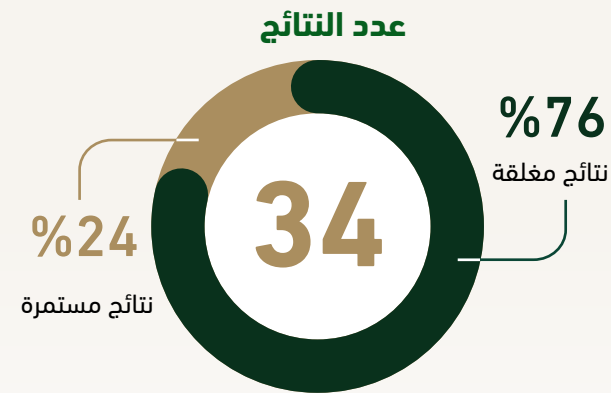


من أجل تحولٍ نحو اقتصادٍ مُستدام

01

السياق

تسعى المراجعة إلى تقييم الكفاءة والفعالية في أداء عدد من الجهات المرتبطة بمشاريع التنوع الاقتصادي في مجالات الطاقة والصناعة وتعزيز المحتوى المحلي. ومع مواصلة المملكة مسيرتها نحو تحقيق التحول الاقتصادي، تبرز أهمية مشاريع الطاقة والصناعة في تعزيز النمو الاقتصادي، وتساهم في خلق فرص وظيفية ودعم اقتصاد مستدام، مما يعزز جودة الحياة ويرفع مستوى المعيشة. ومن هذا المنطلق، يعد التزام الجهات الحكومية بتحقيق مستهدفات مشاريع الطاقة والصناعة استثماراً استراتيجياً طويل الأمد، والذي يتطلب تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات لدعم التنمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.



التحديات الرئيسية

في سياق تنفيذ الجهات المعنية لمشاريع الطاقة والصناعة، أظهرت نتائج أعمال المراجعة وجود مجموعة من التحديات الرئيسية، يمكن تلخيصها في:

01

الحاجة إلى رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية، وتحديد أكثر وضوحاً للأدوار والمسؤوليات، وتطوير قنوات تواصل فعالة لتعزيز التعاون وتحقيق الأهداف بكفاءة.

02

الحاجة إلى تسريع اعتماد الأنظمة واللوائح المرتبطة ببعض المشاريع، إذ سجل عدد من الملاحظات تتعلق بتأخر اعتماد لوائح تنظيمية، مع احتمالات تأثر تفعيل بعض المبادرات في عدد من الجهات التابعة لقطاعي الطاقة والصناعة.

أبرز الحالات



التنسيق بين الجهات

الحاجة إلى رفع التنسيق بين الإدارات التنفيذية والتنظيمية للجهة أو فيما بين هاتين الجهتين في قطاع الموارد الاقتصادية، حيث إن تأخر تنفيذ المشاريع عن الجدول الزمني يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية لدى هذه الجهات.

عدد الجهات:

2 (قطاع الموارد الاقتصادية)



البيانات والمستندات الداعمة

الحاجة إلى توفير البيانات والمستندات الداعمة لاتخاذ القرارات في قطاع الموارد الاقتصادية، حيث إن غياب البيانات اللازمة يسبب صعوبة في المتابعة وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب، مما ينعكس سلباً على تحقيق الأهداف التنموية في هذه الجهة.

عدد الجهات:

1 (قطاع الموارد الاقتصادية)



أتمتة العمليات

الحاجة إلى زيادة وتيرة أتمتة العمليات والحد من الإجراءات والعمليات اليدوية في قطاع الموارد الاقتصادية، حيث يساهم هذا التحدي في خفض رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة ويؤثر على سرعة تقديم الخدمة وجودتها في تلك الجهات.

عدد الجهات:

3 (قطاع الموارد الاقتصادية)



اعتماد اللوائح

تأخر اعتماد بعض اللوائح التنظيمية الأساسية اللازمة لتنفيذ المشاريع في بعض الجهات الحكومية.

عدد الجهات:

3 (قطاع الموارد الاقتصادية)

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء ، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

بناء القدرات البشرية



يوصي الديوان بتنفيذ برامج تدريبية شاملة وموجهة لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المشاريع المختلفة وذلك للمساهمة بشكل مباشر في تحسين جودة التنفيذ وسير الأعمال، وضمان تحقيق أهداف البرامج بكفاءة وفعالية

التوسع في استخدام الأنظمة الرقمية



يؤكد الديوان على ضرورة تعزيز تبني الأنظمة الإلكترونية لمتابعة تنفيذ المشاريع بشكل دقيق، بهدف توفير بيانات موثوقة ودقيقة تساهم في تحسين آليات اتخاذ القرارات، وزيادة الشفافية في متابعة التقدم ومعالجة الملاحظات

أظهرت المراجعة وجود تحديات في التنسيق بين الإدارات التنفيذية والتنظيمية، مما تسبب في تأخر تنفيذ بعض المشاريع عن المواعيد المحددة، إضافة إلى صعوبات في التنسيق بين الجهات ذات العلاقة. وانطلاقاً من ذلك، أوصى الديوان بعدد من الإجراءات لتحسين الأداء، من أبرزها الإسراع في اعتماد الأنظمة واللوائح الأساسية عبر لجان قانونية وفنية محددة المدة، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية من خلال لجان مشتركة تضمن وضوح الأدوار وتكامل الجهود، إضافة إلى تطوير نظم متابعة إلكترونية تقدم تقارير دقيقة وسريعة تساهم في معالجة الملاحظات. كما أوصى بتعزيز الكوادر البشرية عبر برامج تدريب وتأهيل لرفع كفاءتها في تنفيذ المشاريع، وإعداد خطط تنفيذية شاملة بأهداف واضحة وجدول دقيقة تساعد في تقليل التأخير ومعالجة التحديات المتوقعة وقد تجاوبت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع هذه التوصيات، استُكملت (26) توصية وأُغلقت بما يعكس تقدماً في التنسيق بين الجهات والتزاماً بإزالة العوائق، فيما تواصل الجهات العمل على استكمال (8) ملاحظات مستمرة تتعلق بالتدريب والتأهيل والمتابعة، وهو ما يعكس أثراً ملموساً في تحسين الأداء ورفع جودة التنفيذ.

وشملت توصيات الديوان:



كما تجاوبت الجهات المرتبطة بمشاريع الطاقة والصناعة مع الملاحظات المرصودة والتوصيات، مما انعكس إيجاباً على أدائها، وتم استكمال التوصيات لـ (26) ملاحظة، وتواصل العمل لاستكمال (8) ملاحظات متبقية تتعلق بمعالجات طويلة الأجل.



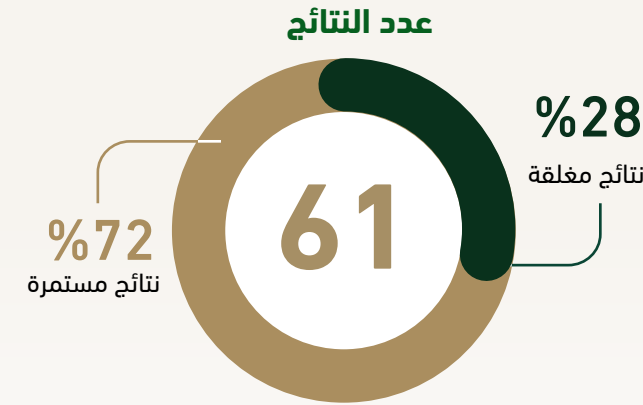
ثانياً

تقييم مراجعة أداء عدد من الجهات في
تفعيل الأنظمة التقنية



السياق

تهدف المراجعة إلى تقييم كفاءة وفعالية أداء عدد من الجهات في تفعيل الأنظمة التقنية ويأتي ذلك في إطار التحول الرقمي الذي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق رؤية المملكة 2030، حيث لا يقتصر الهدف على رفع كفاءة المؤسسات الحكومية، بل يمتد إلى تقديم خدمات عالية الجودة تسهم في تحسين تجربة المواطن والمقيم. فالتحول الرقمي وسيلة لتحسين جودة الحياة عبر أنظمة تقنية فعّالة تتيح الوصول السريع والسلس للخدمات. ورغم ما تحقق من إنجازات، أظهرت المراجعة وجود فرص للتحسين وتحديات تتطلب تطوير آليات وإجراءات تضمن استدامة المشاريع وتحقيق الأهداف بكفاءة ومرونة.



التحديات الرئيسية

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته العديد من الجهات الحكومية في مجال التحول الرقمي، إلا أن أعمال المراجعة التي أجراها الديوان كشفت عن وجود تحديات تؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة لدى بعض الجهات. من أبرز هذه التحديات:

01

محدودية تفعيل الأنظمة التقنية، حيث تبين أن بعض الأنظمة التقنية المالية والمحاسبية لم يتم تشغيلها بشكل كامل.

02

لوحظ وجود تأخر في صيانة الأنظمة التقنية، مما أثر على كفاءة العمليات التشغيلية واستمراريتها، كما كشفت أعمال المراجعة أن عدم أتمتة بعض العمليات لا يزال يشكل تحدياً لدى بعض الجهات.

إدارة الأصول التقنية وحماية البيانات

تواجه الأربعة قطاعات الرئيسية تحديات في إدارة الأصول التقنية وحماية البيانات، نتيجة ضعف تفعيل الأنظمة التقنية بكفاءة، وتأخر صيانتها الدورية، ومحدودية التكامل بين قواعد البيانات، مما يؤدي إلى محدودية الكفاءة في العمليات التشغيلية واحتمال فقدان بعض البيانات في تلك الجهات.

عدد الجهات:

4 (قطاعات الصحة، والتنمية الاجتماعية، والموارد الاقتصادية، والتجهيزات الأساسية والنقل)

التكامل الحكومي الرقمي

يواجه التكامل الحكومي الرقمي تحديات تتمثل في ضعف الربط بين الأنظمة، ومحدودية تبادل البيانات، وتعدد المنصات الرقمية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التنسيق والحد من الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

عدد الجهات:

7 (قطاعات الصحة، والتنمية الاجتماعية، والأمن والمناطق الإدارية، والموارد الاقتصادية، والتجهيزات الأساسية والنقل، والتعليم)

الالتزام بتطبيق الأنظمة والسياسات الداخلية للتحول الرقمي

محدودية الالتزام بتطبيق الأنظمة والسياسات الداخلية للتحول الرقمي، نتيجة محدودية الالتزام بالسياسات الرقمية وتأخر أتمتة الإجراءات الإدارية وتداخل المسؤوليات داخل الجهات، مما أدى إلى تأخر تنفيذ المبادرات الرقمية وزيادة التكاليف التشغيلية.

عدد الجهات:

3 (قطاعي التعليم، والعسكري)

رفع جودة مستوى الخدمات الرقمية

يؤثر تأخر ترحيل البيانات إلى الأنظمة الجديدة وعدم اعتماد معايير موحدة لجودة الخدمات على كفاءة إنجاز العمليات التشغيلية، مما ينعكس سلباً على مستوى جودة الخدمات الرقمية.

عدد الجهات:

3 (قطاعات الصحة، والتنمية الاجتماعية، والتجهيزات الأساسية والنقل، والموارد الاقتصادية، والأمن والمناطق الإدارية)

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء ، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

تطوير الكوادر البشرية

يوصي الديوان بتدريب العاملين على إدارة الأنظمة الرقمية لضمان كفاءة التشغيل

توسيع أتمتة العمليات

يؤكد الديوان على أهمية تعزيز استخدام الأنظمة الرقمية في كافة العمليات الإدارية والتشغيلية

كفاءة وفعالية التحول الرقمي في تحقيق كفاءة الإنفاق

يؤدي ضعف تفعيل الأنظمة التقنية ومحدودية الربط بينها إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد وزيادة الهدر المالي، مما يعيق تحقيق الفائدة المرجوة من الاستثمارات الرقمية.

عدد الجهات:

3 (قطاعات الصحة، والتنمية الاجتماعية، والأمن والمناطق الإدارية، التجهيزات الأساسية والنقل)

حوكمة أعمال التحول الرقمي

يُعد غياب إطار عمل واضح لحوكمة التحول الرقمي ومحدودية التنسيق بين الجهات من أبرز التحديات، حيث يؤدي ذلك إلى ضعف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي وانخفاض فاعلية المبادرات ذات الصلة.

عدد الجهات:

9 (قطاعات الصحة، والتنمية الاجتماعية، الأمن والمناطق الإدارية، والتجهيزات الأساسية والنقل، الخدمات البلدية، والموارد الاقتصادية)

استجابة وأثر

أظهرت المراجعة أن بعض الأنظمة التقنية عانت من ضعف في التفعيل وتأخر الصيانة، مما تسبب في ضغوط على المرافق وصعوبات في استمرارية العمليات، في حين ساهمت الاستجابة السريعة عبر خطط صيانة دورية وإعادة التشغيل في معالجة هذه التحديات وتحسين الاستمرارية. وبناءً على ذلك، أوصى الديوان بتفعيل الأنظمة غير المستخدمة وتعزيز الرقابة الفنية عبر فرق طوارئ متخصصة، إلى جانب تطوير أنظمة إلكترونية لأتمتة العمليات الإدارية والمالية، بما يرفع الكفاءة ويقلل الأخطاء ويخفف الأعباء التشغيلية. وقد انعكس التزام الجهات بهذه التوصيات في نتائج ملموسة، حيث أسهم تكامل الأنظمة وتحسين كفاءة استخدامها في تسريع الإجراءات الحكومية وتقليل الهدر، إضافة إلى رفع جودة الخدمات وتعزيز مستوى التحول الرقمي الشامل.

وشملت توصيات الديوان:

تعزيز الرقابة على الأنظمة التقنية

أتمتة العمليات الإدارية والمالية

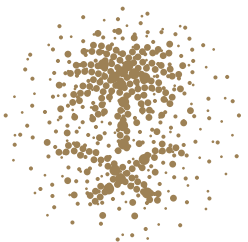
تفعيل الأنظمة التقنية غير المفعلة

كما تجاوبت الجهات المرتبطة ببرامج الحكومة الرقمية مع ملاحظات الديوان وتوصياته، وتم تحقيق تكامل وارتباط بين الأنظمة الآلية لعدد من الجهات الحكومية، مما أسهم في تسريع الإجراءات. كما ارتفعت كفاءة وفعالية أداء الأعمال عبر تحسين استخدام الأنظمة الداخلية، ورفع كفاءة التحول الرقمي من خلال تعزيز البنية التقنية، إضافة إلى تحسين كفاءة الإنفاق باستخدام الممكّنات الرقمية.



ثالثاً

مراجعة أداء عدد من الجهات في تنفيذ
أهداف التنمية المستدامة



من أجل اقتصادٍ وطنيٍّ مرنٍ وتنمية مستدامة

03

أبرز الحالات

الربط بين قواعد البيانات



يؤدي غياب التكامل بين قواعد البيانات المختلفة إلى التأثير على إعداد التقارير التحليلية والحد من القدرة على اتخاذ القرارات بكفاءة.

تقديم التقارير الدورية



يؤثر عدم تقديم تقارير دورية توضح مستوى التقدم في مشاريع البنية التحتية على القدرة في متابعة المشاريع بدقة وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب، مما يحد من فعالية المتابعة وجودة التنفيذ.

عدد الجهات:

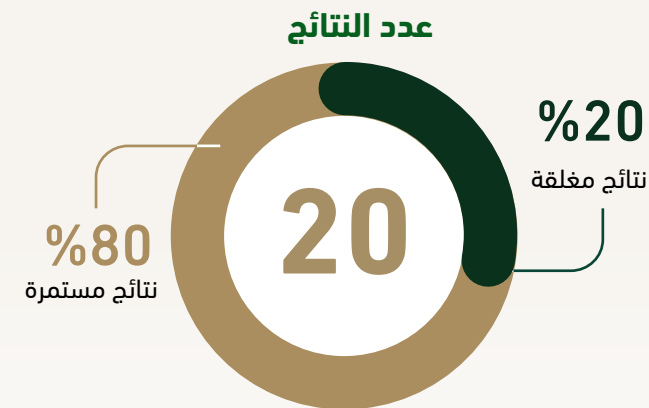
3 (قطاعي الموارد الاقتصادية، والتجهيزات الأساسية والنقل)

عدد الجهات:

3 (قطاع الموارد الاقتصادية)

السياق

تهدف المراجعة إلى التحقق من مستوى تقدم الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة 2030، وتحديدًا الهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية. ويُعد هذا الهدف خطوة أساسية نحو تحسين جودة الحياة من خلال تعزيز البنية التحتية وتشجيع الابتكار ودعم الصناعة، بما يلبي احتياجات المواطنين والمقيمين بخدمات متكاملة ومستدامة، ويوفر فرص عمل نوعية ويعزز الاقتصاد الوطني. ورغم الإنجازات المحققة، أظهرت نتائج المراجعة وجود تحديات تتطلب تطوير آليات وإجراءات تضمن استدامة المشاريع وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة.



التحديات الرئيسية

تواصل الجهات الحكومية بذل الجهود لتحقيق المستهدفات في هذا القطاع؛ وقد كشفت أعمال المراجعة مجموعة من التحديات التي تواجهها هذه الجهات:

02

إلى جانب ذلك، برز نقص الربط بين الجهات المالكة للبيانات بوصفه تحدياً. هذا التأخير كان له أثر على تنفيذ المشاريع.

01

لوحظ أن بعض الإدارات لم تقدم تقارير دورية توضح التقدم في مشاريع البنية التحتية، وهو ما أثر على قدرة بعض الجهات في تقييم الأداء بدقة واتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب.

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء ، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

تعزيز نظم البيانات



يؤكد الديوان على ضرورة تسريع ربط قواعد البيانات بين الجهات المعنية لتوفير معلومات دقيقة تدعم التخطيط الاستراتيجي

بناء قدرات بشرية مؤهلة



يوصي الديوان بإطلاق برامج تدريبية لإعداد كوادر قادرة على إدارة البيانات والمشاريع بكفاءة

تأخر اعتماد البرامج التنظيمية

في أحد مشاريع إنشاء وحدات صناعية لدعم الصناعات المحلية، لوحظ تأخر في اعتماد برنامج تنظيمي يحدد مسؤوليات الجهات المعنية، مما انعكس على تنفيذ المشروع. وأوصى الديوان بضرورة إعداد خطط وتقارير دورية شاملة توضح مستوى التقدم، بما يشمل تفاصيل دقيقة عن الموارد والجدول الزمنية ومراحل التنفيذ. أسهم ذلك في تطوير آليات منظمة لمتابعة المشاريع، مما ساعد على معالجة التحديات وتقليل التأخير. ونتيجة لذلك، ساهمت الجهات في تطوير تقارير دورية حسّنت الشفافية وعززت القدرة على المتابعة ورفعت كفاءة العمليات.

غياب التكامل بين قواعد البيانات

في مشروع آخر متعلق بإنشاء مراكز تقنية لدعم الابتكار الصناعي، أدى غياب الربط بين قواعد بيانات الجهات التنظيمية إلى تأخر إعداد التقارير التحليلية اللازمة، ما أعاق دقة المعلومات وسرعة اتخاذ القرارات. استجابةً لذلك، تم إنشاء نظام إلكتروني متقدم يربط بين قواعد البيانات ويسهّل تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية. أسهم هذا الحل في تحسين دقة البيانات، وتسريع إعداد التقارير التحليلية، وتقليل مدة التأخير في المشاريع الكبرى، مما انعكس إيجاباً على كفاءة التنفيذ ورفع مستوى الإنجاز.

وشملت توصيات الديوان:

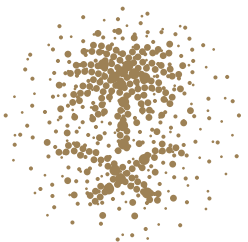
- إعداد واعتماد الخطط والتقارير الدورية
- تعزيز الربط بين قواعد البيانات
- توحيد البيانات بين الجهات الحكومية

كما تجاوبت الجهات المرتبطة بمشاريع الصناعة والابتكار والبنية التحتية مع ملاحظات الديوان وتوصياته، وتم تطوير تقارير دورية حسّنت من الشفافية وآلية متابعة التقدم، ورفعت من دقة البيانات وسرعت من عملية إعداد التقارير التحليلية، وقللت مدة تنفيذ المشاريع الكبرى.



رابعاً

تقييم مراجعة أداء عدد من مرافق
الخدمات التعليمية والبلدية والنقل



أبرز الحالات



صيانة الطرق والجسور (خدمات النقل)

غياب الصيانة الدورية لبعض الطرق والجسور أدى إلى زيادة مخاطر الحوادث المرورية وصعوبات في التنقل، مما يبرز الحاجة إلى توسيع نطاق خطط الصيانة الدورية لضمان استدامة البنية التحتية وسلامة مستخدمي الطرق.

عدد الجهات:

1 (قطاع التجهيزات الأساسية)



تأخر سحب المشاريع غير المنجزة

تأخر سحب المشاريع غير المنجزة من المقاولين وإعادة طرحها للتنفيذ تسبب في تأخر تسليم المشاريع الجديدة، مما أدى إلى زيادة تكاليف التنفيذ وتأخر الاستفادة منها.

عدد الجهات:

5 (قطاع التعليم)



تجهيزات الحدائق العامة (الخدمات البلدية)

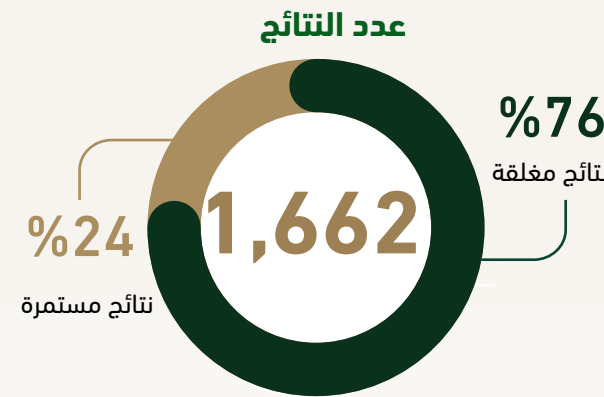
الحاجة إلى تجهيزات أساسية في بعض الحدائق العامة حيث أن غيابها يؤثر على تحقيق الأهداف الصحية والترفيهية للمجتمع، وتحد من الاستفادة الكاملة من هذه المرافق الحيوية.

عدد الجهات:

1 (قطاع الخدمات البلدية)

السياق

تهدف المراجعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية البرامج والأنشطة المقدمة من بعض الجهات الحكومية المرتبطة بالخدمات التعليمية والبلدية والنقل. وتأتي أهمية هذه الخدمات في مساهمتها المباشرة في تحسين جودة الحياة، وبناء الأجيال القادمة، بالإضافة إلى دورها المحوري في رفع مستوى المعيشة وتطوير البنية التحتية في المملكة. ورغم ما تحقق من تقدم ملحوظ في هذه المجالات، إلا أن بعض التحديات ما زالت قائمة وقد تؤثر على الكفاءة التشغيلية والاستدامة.



التحديات الرئيسية

أظهرت أعمال المراجعة التي أجراها الديوان عدد من التحديات المشتركة التي قد تؤثر على كفاءة الخدمات المقدمة.

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء ، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:



تعزيز الشفافية والرقابة

يؤكد الديوان على أهمية إصدار تقارير دورية تتضمن بيانات دقيقة عن حالة الصيانة، مما يعزز القدرة على متابعة التقدم وتحسين مستوى الشفافية



توسيع استخدام الأنظمة الرقمية

يوصي الديوان بتطوير أدوات رقمية لمتابعة حالة المشاريع والبنية التحتية بشكل دوري



تطوير أعمال الصيانة

يؤكد الديوان على ضرورة وضع خطط للصيانة الدورية، مع تحديد الأولويات بناءً على الأهمية وحالة التشغيل



تعزيز الابتكار في المتابعة

يؤكد الديوان على ضرورة تطوير أنظمة إلكترونية لمتابعة أداء المشاريع بشكل دوري وتقديم تقارير دقيقة تدعم اتخاذ القرارات

المشاريع التعليمية

أظهرت المراجعات أن بعض الجهات التعليمية تأخرت في سحب المشاريع غير المنجزة من المقاولين، مما أدى إلى تعطيل إعادة طرحها للتنفيذ وتعثر عدد من المشاريع المدرسية. استجابةً لتوصيات الديوان، تم تشكيل فرق عمل لتحليل أسباب التعثر واعتماد آليات جديدة لتسريع التنفيذ، شملت 23 مشروعاً تعليمياً. ساهمت هذه الإجراءات في تحسين نسبة الإنجاز، إغلاق معظم الملاحظات، واستكمال عدد من المشاريع المتوقعة

صيانة مرافق النقل

أوضحت أعمال المراجعة أن عدداً من الجسور والطرق الرئيسية بحاجة إلى صيانة دورية عاجلة. بناءً على توصيات الديوان، تم وضع خطة صيانة شاملة مع إعطاء الأولوية للمرافق الأكثر حاجة، إضافةً إلى تخصيص موارد إضافية لإجراء فحوصات دورية. انعكست هذه الخطوات على تطوير خطط الصيانة الدورية، تقليل الأعطال، تحسين تدفق الحركة المرورية، وتعزيز سلامة مستخدمي الطرق

تجهيزات الحدائق العامة

كشفت نتائج المراجعة أن بعض الحدائق العامة تفتقر إلى تجهيزات أساسية مثل المقاعد ومسارات المشي وأماكن اللعب، مما قلل من استفادة المجتمع. استجابةً لتوصيات الديوان، تم اعتماد مشروع تطوير شامل للحدائق تضمن تجهيز المرافق الأساسية وصيانة المساحات الخضراء. ساهمت هذه الجهود في تعزيز جاذبية الحدائق، رفع مستوى رضا السكان، وتحسين التجربة الترفيهية والصحية للمجتمع وشملت توصيات الديوان:

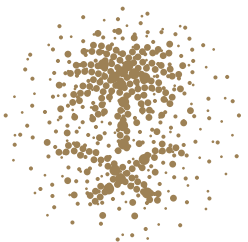
- تسريع تنفيذ المشاريع غير المنجزة
- محدودية تجهيزات الحدائق العامة
- تحسين صيانة مرافق النقل

كما تجاوبت الجهات المرتبطة بمشاريع الخدمات التعليمية والبلدية والنقل مع ملاحظات الديوان وتوصياته، مما أغلق معظم الملاحظات، ورفع نسبة إنجاز المشاريع التعليمية، وتطوير خطط الصيانة الدورية للطرق والجسور وعزز كفاءة الصيانة.



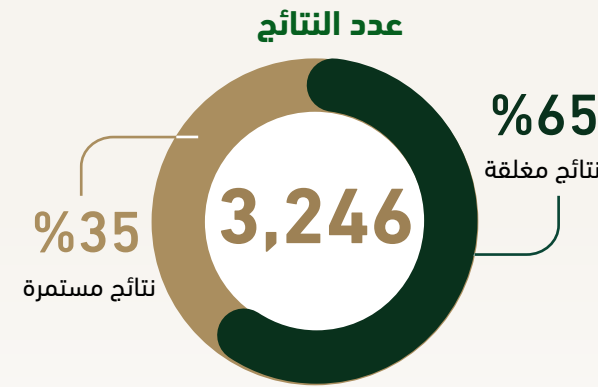
خامساً

تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية



السياق

يهدف التحقق من أن الموارد المالية للدولة يتم توجيهها وفقاً للخطط والتعليمات المالية المعتمدة بما يحقق الاستخدام الأمثل للميزانية ويعزز فعالية الإدارة المالية في الجهات الحكومية. ويُعد الأداء المالي للجهات الحكومية أحد الأركان الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية وضمان جودة الخدمات المقدمة للمجتمع، من خلال إدارة الموارد بكفاءة وشفافية. كما أن توجيه الإنفاق لتحسين الخدمات الأساسية يدعم التنمية المستدامة، ويسهم في تطوير منظومة مالية متكاملة تشمل تحسين الرقابة الداخلية، الالتزام بالضوابط المالية، التحول إلى الأنظمة الرقمية، وضمان دقة التقارير المالية. ويعزز التخطيط المالي قدرة الجهات الحكومية على تقديم خدمات عالية الجودة، وتجاوز التحديات، وتحقيق أداء مالي متكامل يرتقي بجودة الخدمات العامة.



التحديات الرئيسية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة مجموعة من التحديات الرئيسية تؤثر على كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية للدولة، تشمل هذه التحديات جوانب متعددة من العمليات المالية:

01

تحديات في تحسين الكفاءة التشغيلية للإدارات المالية لدى الجهات الحكومية.

02

الاحتفاظ بالأرصدة البنكية دون توريدها، والاعتماد على العمليات اليدوية بدلاً من الأنظمة الرقمية، والتأخير في تقديم الحسابات الشهرية، وعدم تسجيل المبالغ المستحقة.

أبرز الحالات

تدوير الرصيد البنكي من سنة لأخرى

تدوير الرصيد البنكي من سنة لأخرى يتمثل في الاحتفاظ بالأرصدة البنكية من سنة مالية إلى أخرى دون توريدها للزينة العامة، مما قد يؤدي إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

عدد الجهات:

4 (قطاعات التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية، والأمن والمناطق الإدارية)

تبني أنظمة الحاسب الآلي

الحاجة إلى الأتمتة والحد من الاعتماد على الأساليب اليدوية في العمليات المالية والمحاسبية.

عدد الجهات:

6 (قطاعات التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية، والخدمات البلدية)

إرسال الحسابات الشهرية في الوقت المحدد

تأخر بعض من الجهات في تقديم الحسابات الشهرية عن المواعيد المحددة نظاماً.

عدد الجهات:

18 (قطاع الخدمات البلدية، الأمن والمناطق الإدارية، والموارد الاقتصادية)

تسجيل المبالغ المستحقة

عدم تسجيل المبالغ المستحقة ضمن العهد المالية، مما يؤدي إلى تدني التحصيل.

عدد الجهات:

10 (قطاعات التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية، والخدمات البلدية)

تحصيل الضرائب والرسوم

عدم استقطاع ضرائب الدخل المستحقة للخدمات المقدمة من الخارج.

عدد الجهات:

3 (قطاعي الأمن والمناطق الإدارية، والتعليم)

أبرز الحالات

دفع ضرائب غير مستحقة

عدم استرداد مبالغ دفعتها بعض ممثليات المملكة بالخارج ضريبة محلية.

عدد الجهات:

6 (قطاع الإدارة العامة)

المتابعة لسريان الضمانات

عدم متابعة تمديد الضمانات في الوقت المناسب.

عدد الجهات:

3 (قطاعي التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية)

احتساب ضريبة القيمة المضافة

الخطأ في احتساب ضريبة القيمة المضافة قد يؤثر على تحصيل الإيرادات المستحقة.

عدد الجهات:

10 (قطاعات الخدمات البلدية، الأمن والمناطق الإدارية، الموارد الاقتصادية، التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية، التجهيزات الأساسية والنقل، العسكري)

انتظام القيد والتسجيل في الدفاتر المحاسبية

عدم انتظام تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية.

عدد الجهات:

5 (قطاعي الخدمات البلدية، والإدارة العامة)

إدارة الإيرادات العامة

قصور في متابعة تحصيل الغرامات ورسوم المرافق العامة.

عدد الجهات:

2 (قطاع الخدمات البلدية)

الاستغلال الأمثل للموارد

وجود أسواق وأراضٍ مستغلة بدون مقابل أو دون إبرام عقود تأجير قد يؤدي إلى زيادة مخاطر عدم تحصيل الإيرادات المستحقة والحد من الاستغلال الأمثل لأصول الدولة.

عدد الجهات:

4 (قطاعي الخدمات البلدية، التجهيزات الأساسية والنقل)

دقة احتساب الرسوم الجمركية

وجود أخطاء في احتساب الرسوم الجمركية قد يؤثر على الإيرادات المستحقة.

عدد الجهات:

1 (قطاع الموارد الاقتصادية)

متابعة تحصيل المستحقات الإجبارية

التأخر في تحصيل المستحقات الإجبارية قد يؤثر على دقة الاعتراف بالإيرادات وتحقيق الأهداف المالية والتنموية للجهة.

عدد الجهات:

4 (قطاع الخدمات البلدية)

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء ، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

تفعيل الأنظمة الإلكترونية



يؤكد الديوان على ضرورة الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية لتسجيل المستحقات المالية بشكل فوري، والمتابعة الدورية لحالة المستحقات

تعزيز التوثيق والمتابعة



يؤكد الديوان على الالتزام بتوثيق المستندات الداعمة للبيانات المالية والمحاسبة، ومتابعة تقديمها للجهات المعنية في المواعيد المحددة

تقديم الحسابات الشهرية في الوقت المحدد

أدى تأخر عدد من الجهات في تقديم حساباتها الشهرية خلال العام المالي إلى تأخير إصدار تقارير دورية. وأكد الديوان على أهمية الإسراع في تفعيل نظام إلكتروني يتيح تقديم الحسابات وفق مواعيد محددة لتعزيز الالتزام بالمواعيد وتقليل التأخيرات ، وأوصى الديوان بتطبيق نظام ربط إلكتروني للجهات الحكومية، مما ساهم بشكل مباشر في زيادة نسبة الالتزام بالمواعيد وتقليل التأخيرات في إعداد التقارير المالية. كما أكد الديوان على أهمية توثيق أسباب التأخير وتقديم المستندات الداعمة للملاحظات المالية المسجلة، مما ساعد في تسهيل عمليات المراجعة وتقليل الجهود المطلوبة لتحليل الملاحظات. وأسهم ذلك في تحسين جودة التقارير المالية

تحصيل الضرائب المستحقة

كشفت نتائج أعمال المراجعة عن عدم استقطاع ضرائب مستحقة على بعض عقود الخدمات التي أبرمتها جهات حكومية مع شركات أجنبية. وأكد الديوان على ضرورة إنشاء نظام مركزي لمتابعة عمليات استقطاع الضرائب، إضافة إلى تدريب الكوادر المالية على الإجراءات الضريبية المطبقة بما يضمن التزاماً كاملاً بالتعليمات ساهم تطبيق هذه الإجراءات في تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات وتنميتها. كما تم التأكيد على أهمية تسجيل الإيرادات فور استحقاقها ومعالجة الملاحظات المرتبطة بتأخر التسجيل

متابعة تمديد الضمانات

من خلال أعمال المراجعة، تبين عدم قيام بعض الجهات بتمديد أو إنهاء الضمانات المالية في الوقت المحدد، مما أثر على سير العمل في عدد من المشاريع المرتبطة بهذه الضمانات. وأوصى الديوان بتطوير نظام إلكتروني يتيح متابعة هذه الضمانات بشكل دوري، مع إصدار تنبيهات مسبقة لتجنب أي تأخر أو تجاوز محتمل في المواعيد المحددة هذا الإجراء ساهم في تقليل الأعباء المالية على بعض الجهات وخفض مخاطر تعثر المشاريع

تحصيل الإيرادات العامة

أظهرت نتائج أعمال المراجعة أن هناك بعض الغرامات ورسوم المرافق العامة التي لم يُتابع تحصيلها بالشكل المطلوب، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات اللازمة لدعم عدد من المشاريع الحيوية. بناءً على ذلك، أوصى الديوان بأهمية تعزيز الرقابة الداخلية لتسريع عملية التحصيل وضمان الكفاءة. كما أوصى باستخدام الأنظمة الرقمية لتسهيل عملية المتابعة وضمان الكفاءة في تحصيل المستحقات المالية

وشملت توصيات الديوان:

تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات



تقديم الحسابات الشهرية في الوقت المحدد

كما تجاوبت الجهات المرتبطة بالإدارة المالية المشمولة بمراجعة الديوان مع الملاحظات المرصودة والتوصيات، وتم إغلاق 65% من الملاحظات بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة، فيما يجري استكمال متابعة إغلاق 35% من الملاحظات ذات المعالجات طويلة الأجل.



سادساً

تقييم إدارة المشتريات في الجهات
الحكومية



أبرز الحالات

تفويض العقود

تأخر في بدء تنفيذ المشاريع بسبب عدم وضوح المسؤوليات بين الإدارات المعنية، مما قد يؤدي إلى زيادة محتملة للتكاليف الإدارية والتشغيلية، فضلاً عن تعطيل تحقيق العوائد المتوقعة لدى هذه الجهات.

عدد الجهات:

19 (قطاعاً شملت الخدمات البلدية، الموارد الاقتصادية، العسكري، الأمن والمناطق الإدارية)

توثيق الإجراءات والمستندات

عدم استكمال الوثائق والمستندات لمراحل الطرح والترسية، مثل استلام العروض وتحليلها وتوثيق الترسية، قد يؤدي إلى التأثير على العمليات التعاقدية لدى هذه الجهات.

عدد الجهات:

18 (قطاعاً شملت الخدمات البلدية، الإدارة العامة، الموارد الاقتصادية، التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية، التجهيزات الأساسية والنقل، العسكري)

الالتزام بلائحة المحتوى المحلي

عدم تحقيق اشتراطات لائحة المحتوى المحلي في بعض العقود قد يؤدي إلى تقويض فرص تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الاعتماد على الواردات الخارجية، مما يحد من التنمية الاقتصادية.

عدد الجهات:

23 (قطاعاً شملت الخدمات البلدية، التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية، العسكري، الموارد الاقتصادية)

إدارة المخاطر المرتبطة بالعقود

غياب خطط واضحة للتعامل مع التحديات المحتملة خلال مراحل تنفيذ العقود قد يؤدي إلى تأثير سلبي على التكاليف، مثل تحمل تكاليف إضافية لدى هذه الجهات.

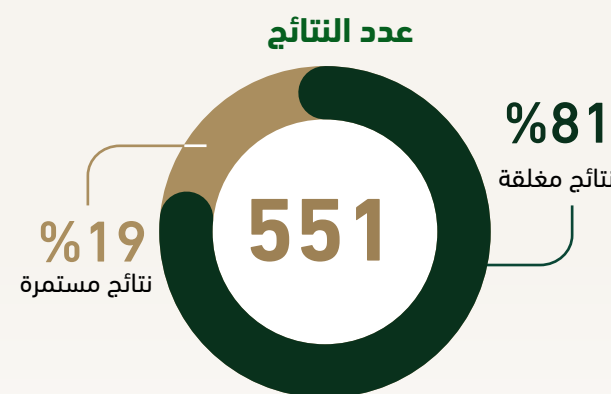
عدد الجهات:

10 (قطاعات شملت الخدمات البلدية، التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية، التجهيزات الأساسية والنقل، العسكري، الأمن والمناطق الإدارية)

السياق

التحقق من سلامة الإجراءات التعاقدية وضمن التزام الجهات الحكومية بالأنظمة واللوائح المعمول بها ذات الصلة بالأعمال والمشتريات، حيث تلعب إدارة المشتريات الحكومية دوراً رئيسياً في تحقيق الكفاءة التشغيلية وضمن الامتثال للأنظمة المالية والتنظيمية، ويُعد الالتزام بأحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية وأحكام العقود ومتطلبات المحتوى المحلي عنصراً أساسياً لضمان تحقيق الشفافية وتنمية الاقتصاد الوطني.

ومن خلال مراجعات الديوان، تبين أن هناك جهوداً كبيرة تبذلها الجهات الحكومية لتحسين كفاءة عمليات المشتريات والارتقاء بمستوى أدائها بما يعزز جودة المخرجات



التحديات الرئيسية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة خلال السنة المالية مجموعة من التحديات الرئيسية يمكن تلخيصها بالآتي:

01

الحاجة إلى توثيق الإجراءات المتعلقة بالطرح والترسية.

02

الحاجة إلى تلافيف تأخير تنفيذ العقود عن وقتها المحدد، لضمان تحقيق المستهدفات المرطبة، وضمن عدم الزيادة في التكاليف الإجمالية للمشاريع.

03

الحاجة إلى تعزيز أدوات إدارة المخاطر معالجة التحديات في إدارة المخاطر المرتبطة بالعقود، بما يضمن عدم تعطل المشاريع وزيادة التكاليف التشغيلية.

التوثيق في القرارات والإجراءات

في إحدى الجهات العسكرية، تبين عدم الالتزام بالنماذج الموحدة لقرارات الترسية، وهو ما أدى إلى عدم انتظام التوثيق، وقد أكد الديوان على الالتزام بالنماذج الموحدة لضمان التوثيق السليم وتحسين العمليات الإدارية، وأوصى بضرورة الالتزام بتزويده بكافة الوثائق المطلوبة، مما أتاح تتبع الإجراءات بدقة وتحقيق التزام أكبر من الجهات المعنية، وأسهم ذلك في تحسين مستوى الشفافية وسرعة وكفاءة العمليات، وتصحيح بعض العقود وتوثيقها بشكل أفضل

تنفيذ العقود والالتزام بالجدول الزمني

في إحدى الجهات بقطاع النقل، تبين وجود تأخر في تنفيذ أعمال مشروع عن الجدول الزمني المعتمد، وطلب الديوان فرض غرامات تأخير واتخاذ إجراءات قانونية ضد مقاول المشروع، كما أوصى بوضع جداول زمنية واضحة ودقيقة لمتابعة المشاريع، مما ساعد على تحسين نسب الإنجاز وتقليل مدة التأخير، وأسفر ذلك عن معالجة عدد كبير من الملاحظات (446 من أصل 551) مرتبطة بالتأخير وتوثيق العقود، وساهم في تسريع استكمال العقود والحد من المخالفات

إدارة المخاطر المرتبطة بالعقود

في إحدى الجهات التعليمية، لوحظ غياب خطط لإدارة المخاطر في أحد المشاريع مما أدى إلى تأخر تنفيذ المشروع وزيادة التكاليف التشغيلية، وقد طالب الديوان بإعداد خطط شاملة لإدارة التحديات المحتملة ووضع حلول مناسبة لها، وأسهم ذلك في تقليل تأثير المخاطر المالية وزيادة سرعة التنفيذ، كما أكد الديوان على تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالعقود من خلال وضع استراتيجيات واضحة، وهو ما انعكس على تحسين أداء العقود الحكومية وإدارة المناقصات، مع الإشارة إلى الحاجة لاستمرار الجهود لضمان الاستدامة

الالتزام بلائحة المحتوى المحلي

في عدد من الجهات، لوحظ عدم تضمين شروط واضحة للمحتوى المحلي في العقود المبرمة مما قلل من الاستفادة من الموارد المحلية، وقد طالب الديوان بضرورة الالتزام بوضع شروط ملزمة في العقود وفق متطلبات لائحة المحتوى المحلي، وأكد على تعديل العقود المبرمة بين الجهات الحكومية والموردين لتشمل نسباً محددة من الموارد المحلية، وهو ما عزز القيمة الاقتصادية للمشاريع وساهم في تقليل الاعتماد على الموارد المستوردة، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية بشكل شامل ومستدام

وشملت توصيات الديوان:

تعزيز التوثيق والمتابعة



تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالعقود



الإجراءات الخاصة بالعقود



تضمين شروط واضحة للمحتوى المحلي في العقود والمشاريع



مرئيات لتحسين مستمر

كما تجاوبت الجهات المرتبطة بالمشتريات الحكومية مع توصيات الديوان، حيث تمت معالجة 81% من الملاحظات التي تتعلق بتحسين توثيق العقود وإجراءات المنافسات، مع استمرار العمل على الملاحظات طويلة الأجل. وأظهرت التحليلات تحسناً في الالتزام والأنظمة ورفع الكفاءة التشغيلية.

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

التوثيق والمتابعة



يؤكد الديوان على الالتزام بتوثيق المستندات الداعمة للمنافسات والمشتريات الحكومية، ومتابعة تقديمها للجهات المعنية في المواعيد المحددة

الربط بين الإدارات

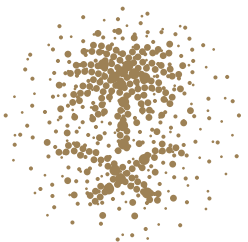


يوصي الديوان بتطوير آليات التنسيق والمتابعة بين الإدارات المعنية لتجنب التداخل في الأدوار والمسؤوليات



سابعاً

تقييم إدارة المستودعات في الجهات
الحكومية

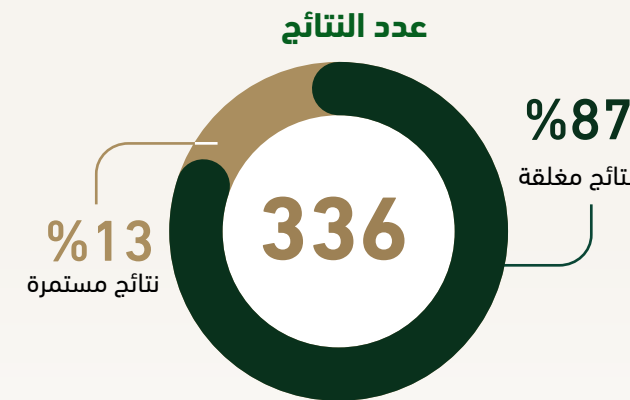


استخدام أمثل للموارد

07

السياق

يهدف التحقق من كفاءة وفعالية إدارة المستودعات في الجهات الحكومية من خلال مراجعة النماذج والإجراءات المعتمدة للاستلام والتخزين وصرف الأصناف. وتُعد المستودعات الحكومية عنصرًا حيويًا في تعزيز كفاءة الإدارة المالية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة. أظهرت أعمال المراجعة أن الجهات الحكومية تبذل جهودًا ملحوظة لتعزيز إجراءات المستودعات وتحقيق الأهداف التشغيلية والتنموية، مما ينعكس إيجابًا على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ورغم ذلك، برزت بعض التحديات في تطبيق قواعد وإجراءات المستودعات، إلا أن هناك فرصًا واضحة للتحسين وزيادة الكفاءة والفعالية بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة المالية.



التحديات الرئيسية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة التي أجراها الديوان أن بعض الجهات الحكومية تواجه تحديات واضحة في إدارة المستودعات، مما أثر على كفاءة العمليات المالية ودقة التقارير المتعلقة بالمخزون. من أبرز هذه التحديات:

01

محدودية توثيق البيانات المتعلقة بالمخزون. كما برزت تحديات في تنفيذ الجرد الدوري في بعض المستودعات وتأخره، حيث أظهرت البيانات أن عددًا من الجهات الحكومية لم تلتزم بالجدول الزمني المحددة للجرد الدوري، مما أدى إلى تراكم المخزون غير المستخدم وزيادة تكاليف التخزين دون تحقيق الاستفادة المثلى.

02

إضافة إلى ذلك، سُجلت زيادة في المخزون غير المستخدم في بعض الجهات، وتبين أن نسبة من المواد المخزنة تجاوزت فترة الاستخدام المثلى في بعض المستودعات، مما أدى إلى تحميل الجهة تكاليف تخزين إضافية وعدم الاستفادة من الموارد المتاحة بشكل فعال.

أبرز الحالات

تهيئة المستودعات

تبيّن وجود قصور في معالجة الأصناف غير المستخدمة، ومن المحتمل أن يؤدي عدم معالجة هذه الأصناف إلى زيادة في الهدر بالموارد وتراكم المخزون دون تحقيق فائدة تشغيلية، مما يؤثر سلبًا على كفاءة هذه الجهات.

عدد الجهات:

6 (قطاعات الخدمات البلدية، التعليم، التجهيزات الأساسية والنقل، الأمن والمناطق الإدارية)

عدد الجهات:

6 (قطاعات الخدمات البلدية، التعليم، التجهيزات الأساسية والنقل، الأمن والمناطق الإدارية)

24

الاستخدام الأمثل للمخزون

تجاوز بعض المواد المخزنة فترة الاستخدام المثلى في بعض المستودعات، قد يؤدي تجاوز فترة الاستخدام المثلى إلى تحميل الجهة تكاليف تخزين إضافية دون تحقيق أي فائدة تشغيلية.

عدد الجهات:

17 (قطاعات الخدمات البلدية، التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية، الأمن والمناطق الإدارية، الإدارة العامة)

عدد الجهات:

10 (قطاعات شملت الخدمات البلدية، التعليم، الصحة والتنمية الاجتماعية، التجهيزات الأساسية والنقل، العسكري، الأمن والمناطق الإدارية)

فجوات في توثيق بيانات المخزون

أظهرت نتائج أعمال المراجعة في إحدى الجهات بقطاع البيئة والمياه والزراعة وجود فجوات في توثيق بيانات المخزون، كما تبين أن بعض المواد المخزنة لم يتم توثيقها بالسجلات، مع غياب المستندات الداعمة لعمليات الاستلام والصرف. وطالب الديوان بتطبيق نظام إلكتروني متكامل لمتابعة العمليات المخزنة وتوثيقها بشكل فوري، مما ساهم في تحسين دقة البيانات وتقليل الملاحظات المتعلقة بالتوثيق، وعزز الكفاءة التشغيلية وسهّل اتخاذ القرارات المالية

عدم الالتزام بالجرد الدوري

أظهرت نتائج أعمال المراجعة في إحدى الجهات بقطاع الخدمات البلدية عدم الالتزام بالجدول الزمنية للجرد الدوري لعدد من المستودعات الحكومية، كما تبين أنه لم يتم إجراء جرد دوري في بعض المستودعات لأكثر من عامين، مما أدى إلى تراكم المخزون وزيادة تكاليف التخزين دون تحقيق الاستفادة المثلى. وطالب الديوان بوضع جداول زمنية محددة لتنفيذ عمليات الجرد والالتزام بها، إلى جانب تدريب الموظفين المختصين، وساعدت هذه الإجراءات في تقليل المخزون غير المستخدم وضمان الامتثال

تجاوز فترة الاستخدام المثلى للمخزون

أظهرت نتائج أعمال المراجعة في إحدى الجهات بقطاع الأمن والمناطق الإدارية أن بعض المواد المخزنة في المستودعات تجاوزت فترة الاستخدام المثلى، دون وجود خطة واضحة لإعادة توزيعها أو التخلص منها. وأوصى الديوان بتطبيق نظام إنذار آلي للتنبيه بالمواد التي تقترب من انتهاء فترة صلاحيتها، مما أدى إلى تقليل المخزون غير المستخدم وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. كما ساهم هذا الإجراء في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وضمان الاستخدام الأمثل

وشملت توصيات الديوان:

تنظيم الجرد الدوري للمستودعات



تعزيز نظم التوثيق والمتابعة



إدارة المخزون غير المستخدم بفعالية



تطوير الكوادر المسؤولة عن إدارة المستودعات



كما تجاوبت الجهات المرتبطة بالمستودعات الحكومية المشمولة بمراجعة الديوان مع الملاحظات المرصودة وتوصياته، وتم إغلاق 87% من الملاحظات بالتعاون مع الجهات المعنية، مع استمرار المتابعة لضمان استدامة الالتزام الكامل وتحقيق الشفافية المطلوبة في إدارة المخزون الحكومي، وتحسين إدارة المستودعات والمخزون وتعزيز الكفاءة بشكل شامل ومستدام.

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

تفعيل الأنظمة الإلكترونية



يؤكد الديوان على ضرورة الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في إدارة المستودعات، لتحسين جودة البيانات وزيادة الكفاءة التشغيلية

تعزيز التوثيق والمتابعة

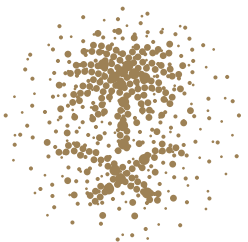


يؤكد الديوان على الالتزام بتوثيق المستندات الداعمة للبيانات المستودعية، ومتابعة تقديمها للجهات المعنية في المواعيد المحددة



ثامناً

الرقابة على تنفيذ مشاريع التخصيص



عدم الالتزام بمؤشرات تقييم الأداء

عدم متابعة مؤشرات الأداء المدرجة في بعض عقود التخصيص.

عدد الجهات:

2 (قطاع النقل، والصحة)

الدراسات المالية والقانونية والفنية المطلوبة

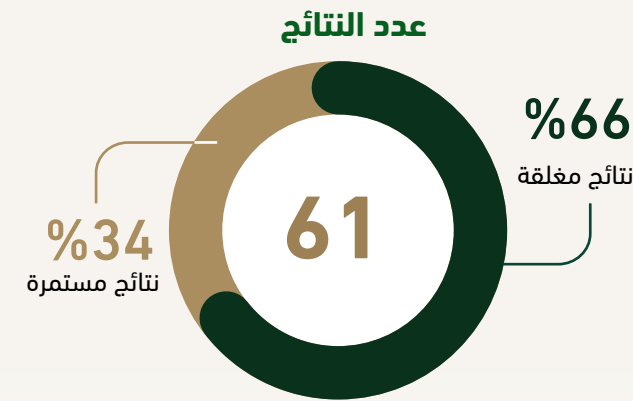
الحاجة إلى رفع جودة مخرجات الدراسات المالية والقانونية والفنية المقدمة من الاستشاريين الخارجيين.

عدد الجهات:

3 (قطاعات النقل، الصحة، والبيئة)

السياق

تعد مشاريع التخصيص إحدى الأدوات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الخدمات، وتقليل الأعباء المالية على الجهات الحكومية. وقد أظهرت نتائج أعمال المراجعة التي أجراها الديوان وجود تحديات تمثل فرصة حقيقية لمتابعة تحقيق الأهداف المرجوة.



التحديات الرئيسية

أظهرت نتائج أعمال المراجعة وجود عدد من التحديات التي قد تؤثر على مشاريع التخصيص، مما قد يحد من تحقيق الأهداف المرجوة. يمكن تلخيصها في الآتي:

01

محدودية جودة النتائج المقدمة من استشاري المبادرات للدراسات المالية والفنية والقانونية.

02

الحاجة إلى تحسين آليات التنفيذ والمتابعة لضمان الالتزام بالجدول الزمنية.

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء ، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

الدراسات



رفع جودة إعداد الدراسات اللازمة مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المالية وتحقيق نتائج إيجابية على الجدوى الاقتصادية

التوثيق والمتابعة



أهمية تعزيز التوثيق والمتابعة في جميع مراحل تنفيذ مشاريع التخصيص

غياب استكمال الإجراءات المسبقة

في أحد المشاريع المتعلقة بقطاع النقل، لوحظ نقص الدراسات المالية والقانونية والفنية اللازمة قبل بدء التنفيذ، مما أدى إلى زيادة المخاطر المالية وتأخير في تنفيذ المشروع. وطلب الديوان استكمال الإجراءات اللازمة للمشروع وتحديث الجدول الزمني له

تأخر تنفيذ العقود

في أحد المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية، لوحظ تأخر تنفيذ العقود بسبب غياب المتابعة الدقيقة للمواعيد الزمنية. وأكد الديوان على أهمية تحديد أسباب التأخير ومعالجتها

قصور مؤشرات الأداء في العقود

في أحد المشاريع المتعلقة بقطاع النقل، لم تتضمن العقود مؤشرات أداء واضحة لتقييم مدى تحقيق الأهداف. وأوصى الديوان بضرورة متابعة مؤشرات الأداء في العقود لتقييم تحقيق الأهداف وربطها بآليات تحفيز أو غرامات لضمان الالتزام وتحقيق النتائج المطلوبة وشملت توصيات الديوان:

تحسين آليات تنفيذ العقود



تعزيز الالتزام بالقواعد والإجراءات النظامية



تعزيز التوثيق والمتابعة



كما تجاوبت الجهات المرتبطة بمشاريع التخصيص المشمولة بمراجعة الديوان مع الملاحظات المرصودة والتوصيات، وتم إغلاق 66% من الملاحظات بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة.



خامساً

التطلعات المستقبلية

يسلط هذا القسم الضوء على تطلعات الديوان المستقبلية وأبرز ما يتم العمل عليه تواكباً مع المبادرة الوطنية لتحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.



أعمال مراجعة القوائم المالية

تزامناً مع التحول في النظام المحاسبي الحكومي بالمملكة العربية السعودية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وتوافقاً مع رؤية المملكة (2030) في تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية ضمن برنامج تحسين النظام المحاسبة الحكومية ومعايير التدقيق المحاسبي، تبنى الديوان مشروع تطوير أعمال المراجعة المالية، ويهدف المشروع إلى تطوير كافة الممكنات اللازمة لمراجعة القوائم المالية الموحدة للدولة والقوائم المالية للجهات المشمولة بنطاق مراجعة القوائم المالية، وإصدار تقرير المراجع المستقل، والإشراف على أعمال مراجعة القوائم المالية لعدد من الجهات الحكومية؛ باعتبارها مكوناً هاماً للقوائم المالية الموحدة للدولة.

منهجيات العمل

وسعيًا لتحقيق مستهدفات الديوان في ضمان دقة وشفافية التقارير المالية، فقد طور الديوان منهجيات عمل تتماشى مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (ISSAIs) (الإننتوساي) (International Standards of Supreme Audit Institutions, ISSAIs)، والتي تتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة (International Standards on Auditing, ISAs) (معايير المراجعة المتعارف عليها) وأفضل الممارسات المهنية، وذلك بهدف الارتقاء بجودة أعمال المراجعة، والتكامل وتقديم القيمة المضافة للجهات المشمولة بالمراجعة.

إدارة الجودة

تُعد الجودة أولوية أساسية في جميع أعمالنا الرقابية، لضمان أعلى مستوى من الكفاءة والمهنية. وامتداداً لاعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (ISSAIs) في مراجعة القوائم المالية، قام الديوان العام للمحاسبة باعتماد معيار إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140). ويُعد هذا المعيار جزءاً أساسياً من منظومة ضمان الجودة في الديوان، حيث يوفر إطاراً منهجياً وشاملاً لضمان جودة كافة مراحل أعمال المراجعة، بما يشمل مسؤوليات القيادة، والمتطلبات الأخلاقية، وكفاءة الأداء المهني، والمتابعة والتقويم المستمر. إن اعتمادنا لهذا المعيار يعكس التزامنا المؤسسي بتقديم تقارير مراجعة تتسم بالمصداقية والمهنية العالية، وتعزز من ثقة الجهات المعنية والقيادة في نتائج أعمالنا، وتسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في إدارة المال العام.

أعمال مراجعة الأداء

سعى الديوان إلى تطوير أعمال مراجعة الأداء بهدف تعزيز كفاءة العمليات وتحقيق القيمة المضافة للجهات المشمولة بالمراجعة، من خلال نهج يعتمد على تحليل البيانات ونماذج التحليل المتقدمة، وذلك في عدة مجالات رئيسية:

تحديث المنهجيات

يقوم الديوان بالتحديث المستمر لمنهجيات مراجعة الأداء من خلال الموازنة مع أفضل الممارسات والمعايير المهنية الدولية.

إدارة المعرفة

يعمل الديوان على بناء الخبرة والمعرفة لدى المختصين في أعمال مراجعة الأداء في مختلف المجالات من خلال تطوير واستقطاب الكفاءات وتشكيل مجموعات العمل المتخصصة وتوثيق الدروس المستفادة والقيمة المضافة المتحققة للجهات المشمولة بالمراجعة.

تعظيم الأثر من تحليل البيانات

يسعى الديوان إلى تعزيز أعمال المراجعة على الأداء باستخدام أدوات تحليل البيانات ونماذج التحليل المتقدمة وذكاء الأعمال، وتعزيز التكامل الرقمي مع أصحاب المصلحة داخل الديوان وخارجه.

تفعيل الدراسات الاقتصادية

يتبنى الديوان رؤية استراتيجية طموحة لتعزيز الأثر من أعمال مراجعة الأداء من خلال دراسة البعد الاقتصادي وإعداد الدراسات المعمّقة للجهات والبرامج والمبادرات والمشاريع الحكومية، مع التركيز على تقييم الكفاءة الاقتصادية، والاستدامة المالية، وفعالية تنفيذ السياسات العامة لتلك البرامج وتقديم رؤى وتوصيات تساهم في تعظيم الاستفادة من الموارد الحكومية وتحسين السياسات لتحقيق المستهدفات الوطنية.

منظومة المراجعة الرقمية DIGITAL AUDIT PLATFORM

يمضي الديوان قُدماً في تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة المؤسسية والتطلع إلى مستقبل أكثر شمولية وابتكاراً.

ومن أبرز هذه المبادرات،

استكمال العمل على تحسين وتطوير منظومة المراجعة الرقمية (منصة شامل)، وإطلاق عدد من الخدمات النوعية التي تتبنى التقنيات الناشئة وذلك يعكس التزام الديوان في تحقيق أعلى قيمة من أعمال المراجعة.

وإدراكاً لأهمية التحول الرقمي

في تعزيز فعالية أعمال المراجعة، وضع الديوان خارطة طريق طموحة لتطوير منصة شامل، حيث يواصل تنفيذ المبادرات الهادفة إلى الارتقاء بعمليات المراجعة.

تتضمن خارطة الطريق تطوير قدرات المنصة لتوفير أدوات متقدمة تتيح متابعة الملاحظات، الاستجابة للمتطلبات، ورصد التقدم من خلال لوحات بيانات تفاعلية. كما تهدف إلى تمكين فرق المراجعة عبر تحسين تخطيط عمليات المراجعة وتزويدهم ببيانات دقيقة مسبقاً، مما يقلل الجهد المتكرر ويرفع من جودة المخرجات.

ويمضي الديوان قدماً

في تعزيز التكامل الرقمي من خلال ربط المنصة بالمنصات الحكومية الأخرى، إلى جانب الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات الضخمة، مما يسهم في تعزيز دقة تقارير المراجعة ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية.

ويهدف الديوان

أن تصبح منصة شامل منصة رقمية رائدة توفر إمكانات الحلول الذكية لتعزيز الدقة والكفاءة وتحفيز التعاون والتكامل الرقمي.

كما أنها تمثل خطوات متقدمة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة وتمكين الجهات الحكومية من تحسين أدائها، مما يعزز مكانة الديوان كشريك استراتيجي في تحقيق أهداف رؤية المملكة الطموحة.

